الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة
ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠

دكتور
ماجد ابوالنجا الشرقاوي
أستاذ مساعد الاقتصاد والمالية العامة
معهد رأس البر العالي للدراسات النوعية والحاسب الآلي

-٢٠١٩-

الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠

الملخص:

يشهد العالم تطوراً متسارعاً في مجال الشمول المالي، لأهمية دوره في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، إلا أن الخدمات المصرفية ما زالت بعيدة عن متناول كثير من الناس، خاصة في الدول النامية ومنها جمهورية مصر العربية، واستهدفت الدراسة استعراض الإطار النظري للشمول المالي من حيث المفهوم والأهمية والأهداف والمبادئ التي يقوم عليها، ومدى انتشاره عالمياً، والتعرف على الهيئات العالمية المعنية بوضع معايير الشمول المالي، وأهمية دوره في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، ثم تناولت الدراسة حالة الشمول المالي في مصر، والتحديات التي تحول دون وصول الخدمات المصرفية للأفراد والمشروعات، وكذلك أهم الجهود والمبادرات الوطنية التي تسعى نحو الحد من تلك التحديات، والاستفادة من الفرص المتاحة للارتقاء بمستوى الشمول المالي لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠.

الكلمات المفتاحية:

الشمول المالي، الاستقرار المالي، الخدمات المالية، التمويل الأصغر، التحويلات المالية، تمكين المرأة، التقنيات المالية، التثقيف المالي، التنمية المستدامة.

Financial Inclusion and its Role in Achieving Sustainable Development Strategy In Egypt Vision 2030

Abstract

The world is witnessing an accelerated development in the field of financial inclusion, because of its role in supporting economic growth and achieving sustainable development. However, banking services are still out of reach for many people, especially in developing countries, including the Arab Republic of Egypt. This study aimed at reviewing the theoretical framework of financial inclusion in terms of the concept, importance,

objectives and principles upon which it is based, its global reach, the identification of the global bodies involved in setting financial inclusion standards and the importance of its role in achieving sustainable development in its economic and social dimensions.

The study then addressed the state of financial inclusion in Egypt and the challenges that prevent banking services from reaching individuals and enterprise, as well as the most important national efforts and initiatives that seek to reduce the challenges, and take advantage of the opportunities available to upgrade the level of financial inclusion to achieve the vision of Egypt 2030.

Key words:

Financial Inclusion - Financial Stability - Financial Services - Microfinance - Remittances - Empowering Women - Financial Techniques - Financial Education, Sustainable Development.

المقدمة:

بات الشمول المالي يحظى باهتمام متزايد من قبل صانعي القرار في مختلف دول العالم، وما فتئ الاعتراف الدولي بأهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة يتزايد في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، ومن مظاهر هذا الاهتمام إدراجه في جدول الأعمال الخاص بتنظيم القطاع المالي والإشراف عليه في مجموعة العشرين *G20*، والتي تقوم بوضع أهداف وغايات محددة للشمول المالي، وفي إطار تطوير وتحقيق الشمول المالي وفقاً للمبادئ والمعايير الدولية، فقد بادرت نحو ٦٠ دولة باتخاذ خطوات لإنشاء استراتيجية وطنية للشمول المالي، رافق ذلك انضمام أكثر من ١٢٢ مؤسسة مالية عالمية للشراكة العالمية للشمول المالي *Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI)*، والتزام أكثر من ٤٧ دولة من دول العالم النامي بإعلان مايا *Maya Declaration* بوضع وتنفيذ سياسات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع، وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، بالإضافة إلى توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكاليف منخفضة.

• أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول موضوعاً حيوياً لم ينل اهتماماً كاف من الدراسات البحثية نظراً لحداثته نسبياً؛ إلا أنه قد بات من البنود الرئيسة على جدول أعمال السياسات الدولية في وقت يسعى فيه المجتمع الدولي إلى وضع إطار للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأهمية دور الشمول المالي في تحقيق ذلك، وهو ما تسعى الدراسة إلى بيانه وتوضيحه.

كما تكتسب الدراسة أهميتها من تناولها لحالة الشمول المالي في مصر، باعتبارها واحدة من الدول التي تعاني من مستوى متدني في الشمول المالي إذا ما قورنت ببعض الدول النامية أو العربية، وذلك من خلال استعراض الحالة الراهنة التي عليها الشمول المالي في مصر، وأهم التحديات التي تحول دون وصول الخدمات المالية لكثير من الأفراد والمشروعات، والجهود المبذولة من المؤسسات المالية المعنية بتحقيق الشمول المالي.

• إشكالية الدراسة:

بالرغم مما يشهده العالم اليوم من تطور متسارع في مجال الشمول المالي، لأهمية دوره في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، إلا أن الخدمات المصرفية ما زالت بعيدة عن متناول كثير من الناس، فما زال هناك نحو ١,٧ مليار بالغ بنسبة تقدر بنحو ٣٨% من إجمالي السكان البالغين على مستوى العالم لا يصلون إلى الخدمات المالية الرسمية، يتركز معظمهم في

الدول النامية، وأن هناك تفاوتاً كبيراً بين الجنسين والفئات العمرية والمناطق الجغرافية في حصولهم على الخدمات المالية، ففي جميع المناطق وفئات الدخل، تقل نسبة النساء اللَّاتي يملكن حسابات مصرفية رسمية والتي لم تتجاوز ٤٧%، بل إن هذه النسبة تقل بين الشباب والتي لم تتجاوز ٣٧%، ويرجع ذلك إلى اعتبارات قد تتعلق إما بعرض الخدمات المالية أو بالطلب عليها، أو بالإثنين معاً.[١]

إن جمهورية مصر العربية لا زالت تعد ضمن الدول التي تحتل مرتبة متدنية في الشمول المالي، حيث أشارت البيانات إلى ارتفاع عدد من يمتلكون حسابات من الراشدين في مصر إلى ٣٣ % في عام ٢٠١٧، وأن نسبة الفجوة بين النساء والرجال في استخدام الخدمات المالية بلغت نحو ١٢% [٢]، ومن هنا تتضح إشكالية الدراسة، والتي يمكن طرحها في سؤال رئيس وهو: "ما دور الشمول المالي في تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة في مصر ضمن رؤية ٢٠٣٠؟ وينبثق من هذا السؤال عدة أسئلة فرعية تتمثل فيما يلي:

- ما هو الشمول المالي ووضعه عالمياً؟
- ما دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة؟
- ما واقع الشمول المالي والتحديات التي تواجه تطبيقه في مصر، وكيف تقوم الهيئات والمؤسسات المعنية بتحقيقه ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠؟

● أهداف الدراسة:

تستهدف الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيس والتساؤلات الفرعية التي تطرحها إشكاليتها، ويمكن للباحث تحقيق ذلك من خلال توضيح ما يلي:

- التأصيل النظري للشمول المالي من خلال توضيح مفهومه، وأهميته، والمبادئ التي يقوم عليها، ومؤشرات قياسه، والاهتمام به عالمياً.
- توضيح دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة.
- تحديد الوضع الراهن للشمول المالي في مصر، والجهود الوطنية المبذولة لتحقيقه ضمن رؤية الدولة ٢٠٣٠.

---

[١] – مجموعة البنك الدولي، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي *FINDEX*، ٢٠١٧.

[٢] – البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي، ٢٠١٨.

- **فرضيات الدراسة:**

للإجابة عن التساؤل الرئيس الذي تطرحه إشكالية الدراسة وما ينبثق عنه من تساؤلات فرعية، وتحقيقاً للأهداف المرجوة منها يمكننا طرح الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولي:** الشمول المالي بمفهومه وأهميته وأهدافه والمبادئ التي يقوم عليها أصبح يحتل مكانة مهمة في الاقتصاد العالمي. وتفيد مناقشة هذه الفرضية والتحقق منها، في تحقيق الهدف الأول من الدراسة.
- **الفرضية الثانية:** الشمول المالي وإتاحة الخدمات المصرفية لكافة شرائح وفئات المجتمع لها دور مهم في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. وتفيد مناقشة هذه الفرضية والتحقق منها في تحقيق الهدف الثاني من الدراسة.
- **الفرضية الثالثة:** يوجد تحسن في مستوى الشمول المالي في مصر؛ غير أنه ما زال يعاني من كثير من التحديات، مما يستلزم بذل مزيد من الجهود. وتفيد مناقشة هذه الفرضية والتحقق منها في تحقيق الهدف الثالث من الدراسة.

- **منهجية الدراسة:**

تعتمد الدراسة على استخدام منهج البحث العلمي بطريقتي الاستدلال الاستقرائية والاستنباطية وذلك ابتداءاً بعملية الاستقراء التي تتم من خلال الاطلاع على الأدبيات الاقتصادية التي اهتمت بقضية الشمول المالي، لتحديد مفهومه، وأهميته، والمبادئ التي يقوم عليها لتحقيق الأهداف المرجوة منه، أما الاستنباط فهو استخلاص الأفكار التي سبق بلورتها بشأن الموضوع محل الدراسة، بغية الوقوف على حقيقة الاهتمام الدولي بالشمول المالي، وأهميته في تحقيق التنمية المستدامة، وكذلك الوقوف على حقيقة الوضع الراهن للشمول المالي في مصر، والتعرف على الأسباب التي تحول دون وصول الخدمات المالية لكثير من الأفراد والمشروعات، حتي يمكن القضاء عليها، أو على الأقل الحد منها، والاستفادة من الفرص المتاحة أمام القطاع المالي المصري، باعتبار الشمول المالي ضمن أهم محاور استراتيجية التنمية المستدامة في رؤية مصر ٢٠٣٠،، وذلك بما يمكن الباحث من الوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة، واستخلاص جملة من النتائج والتوصيات.

- **خطة الدراسة:**

في ضوء أهمية الدراسة، وسعيا من الباحث للإجابة عن التساؤلات التي تطرحها اشكاليتها، وبغية تحقيق أهدافها، والتحقق من فرضياتها، قمنا بمعالجة موضوعات الدراسة في ثلاثة مباحث وفقا لما يلي:

المبحث الأول: الإطار النظري للشمول المالي.

المبحث الثاني: دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: واقع الشمول المالي في مصر وسبل تعزيزه.

المبحث الأول
الإطار النظري للشمول المالي

تمهيد وتقسيم

تستهدف الدراسة هذا المبحث التعرف على الإطار النظري للشمول المالي من خلال توضيح ماهية الشـمول المالي، التي نعرض فيها لمفهومه وأهميته وأهدافه ونطاقه، وأهم المبادئ والمعايير التي وضـعتها المنظمات الدولية لتحقيق الشـمول المالي، وكذلك أهم المؤشـرات العالمية لقياس مستويات الشمول المالي، ثم تعرض الدراسة لواقع الشمول المالي عالميا وعربيا، من خلال توضيح حجم انتشـار الخدمات المالية في مناطق العالم المختلفة، ومظاهر الاهتمام الدولي لتعميم الشـمول المالي، وأخيراً تناقش الدراسـة في هذا المبحث أهم التحديات التي تواجه انتشـار ووصـول الخدمات المالية للأفراد والشركات، وعليه فقد قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: ماهية الشمول المالي (المفهوم، الأهمية، الأهداف، المبادئ)

المطلب الثاني: واقع الشمول المالي عالميا وعربيا (الانتشار، الجهود، التحديات)

المطلب الأول
ماهية الشمول المالي
(المفهوم، الأهمية، الأهداف، المبادئ)

ظهر مصـطلح الشـمول المالي لأول مرة عام ١٩٩٣ في دراسـة عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناولت أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية (١)، وخلال تسعينيات القرن الماضي استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية، وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التفرقة بين تخلي الأفراد اختياريا عن اسـتخدام المنتجات والخدمات المالية بسـبب انعدام الحاجة إليها، أو لأسـباب ثقافية أو عقائدية، وبين من تم اسـتبعادهم قصـريا من الشـمول المالي، وينحصـر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من تم إقصائهم بشكل قصري، وإيجاد السبل الكفيلة بالتغلب على أسباب وعوامل الإقصـاء، دون الاهتمام بمن اختاروا إقصـاء أنفسـهم عن اسـتخدام المنتجات والخدمات المالية.

[1]- *Leyshon، A. and Thrift، N. (1993) The Restructuring of the UK Financial Services in the 1990s. Journal of Rural Studies، Volume 9, Issue 3, July 1993,pp. 223-241.*

أولاً: مفهوم الشمول المالي:

عرّفت مجموعة العشرين *G20* ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي *AFI* الشمول المالي بأنه "تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع بما فيها الفئات المهمشة والفقيرة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة" [١]، كما عرفت كل من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية *OECD*، والشبكة الدولية للتثقيف المالي *INFE* المنبثقة عنها الشمول المالي بأنه "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي". [٢]

من جانبها عرفت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء *Consultative Group to Assist the Poor (CGAP)* الشمول المالي بأنه "الحالة التي يتاح فيها لجميع البالغين في سن العمل الوصول إلى خدمات الإقراض والمدخرات والمدفوعات والتأمين مقدمة من مؤسسات مالية رسمية". [٣]

ويري البعض أن الشمول المالي هو "الحصول على الخدمات المالية والائتمانية في الوقت المناسب والكافي عند الحاجة للفئات الضعيفة والفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة" [٤]، وهناك منظور آخر تم طرحه حول تعريف الشمول المالي وهو "تقديم الخدمات المالية المختلفة من

---

[1] - *Global Partnership for Financial Inclusion, Global standard-setting bodies and financial inclusion for the poor: Towards proportionate standards and guidance, White Paper, October 2011, p.4.*

[٢] – مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النفذ العربي، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ٢٠١٥، ص ٣.

- Atkinson، A.، Messy، F.A. (2013). Promoting Financial Inclusion through Financial Education: OECD/INFE Evidence, Policies and Practice. OECD Working Papers on Finance, Insurance and Private Pensions, no. 34, OECD Publishing, Paris.

[3] - *CGAP(2011) "Global Standard-Setting Bodies and Financial Inclusion for the Poor, "Toward Proportionate Standards and Guidance", Document Type Working Paper; Report 2011, p.1.*

[٤] – مني البرادعي، الشمول المالي: التحدي الجديد، مجلة المصرفيون، العدد التاسع، المعهد المصرفي، مصر، ٢٠١٥، ص ٣.

- Sarma, mandira, 2010, Index of Financial Inclusion, Centre for International Trade and Development, School of International Studies, Jawaharlal Nehru University, India, P4.

المدخرات والمدفوعات والائتمان والخدمات المصـــرفية عبر الإنترنت للمواطنين ذوي الدخل المنخفض بتكلفة معقولة كوسيلة لربط المجموعات المستبعدة ماليا بنطاق الخدمات المالية". [١]

رغم تعدد التعريفات المقدمة للشـــمول المالي نري أن جميعها تشـــير إلى معني واحد وهو "توسيع نفاذ الخدمات المالية لتشمل كافة شرائح المجتمع، بمن فيهم الفئات المهمشة ومحدودي الدخل، بتكلفة منخفضة دون تمييز، وتساعدهم على استمرار مشاريعهم ونموها ليصبحوا جزءاً من النشاط الاقتصادي الرسمي"، وأن الشمول المالي يعد عملية تكاملية بين كافة المؤسسات المالية المعنية بخدمة أهدافها الخاصة وخدمة أهداف الاقتصاد الكلي المتمثل في تحقيق النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر، كما أن التكلفة المنخفضة لهذه الخدمات تعد عاملاً مهماً في تحفيز الطبقات الفقيرة وأصحاب المشاريع الصغيرة للاندماج في النشاط الاقتصادي الرسمي ليصبحوا جزءاً منه، وبذلك تتسع قاعدة المتعاملين مع المؤسسات المالية المزودة لهذه الخدمات وخاصة البنوك التي تحتفظ بحسابات العملاء وتستقبل ودائعهم ومدخراتهم وتعمل على إعادة توجيهها وضخها في الأسواق على شـــكل ائتمان يخدم كافة القطاعات الاقتصـــادية وكافة الشـــرائح، بمن فيهم الطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل وأصحاب المشاريع الصغيرة، بما يضمن استمرار هذه المشاريع ونموها وزيادتها، لاسيما أن هذه المشاريع تعد بمثابة المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزئي والكلي.

ثانياً: أهمية الشمول المالي:

تكمن أهمية الشمول المالي في الفرص التي يمكن تحقيقها لدعم التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة من ناحية، وتشجيع الاستثمار ومواجهة تحديات البطالة وتحقيق الاستقرار المالي من ناحية أخرى، وفيما يلي نعرض لأهمية الشمول المالي في النقاط التالية:

- أكدت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول الشرائح السكانية المستبعدة مالياً على الخدمات المالية الرسمية بتكاليف مقبولة، وأنه من الصعب تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي، كما يصعب استمرار تحقيق استقرار مالي لنظام يتضمن شرائح من السكان مستبعدة مالياً واجتماعيا واقتصاديا. [٢]

---

[1]- *Eid، N. Awad، M (2018). Financial Inclusion in the MENA Region: A Case Study on Egypt, IOSR Journal of Economics and Finance.*

[٢]- عرف البنك المركزي الأوروبي الاستقرار المالي وهو "أن يكون النظام المالي الذي يتضمن الوسطاء الماليين والأسواق والبنية التحتية للأسواق قادر على تحمل الصدمات وتحمل الاختلالات المالية، مما يخفف من احتمالية حدوث معوقات تحول دون إتمام عملية الوساطة المالية ويضعف إلى حد كبير من تخصيص المدخرات لفرص استثمارية مربحة".

- إن الشـمول المالي يؤدي إلى تغيير بنية النظام المالي ودعم كفاءته فيما يتعلق بالمنتجات والمعاملات التي يتم استحداثها، والعملاء الذين يستخدمون الخدمات المختلفة، وأنه في الدول ذات المستويات العالية من الاستبعاد المالي *Exclusion Financial* فإن الخدمات المالية غير الرسمية التي يعتمد عليها القطاع العائلي، والشركات تعُد بدائل غير مجدية عن الخدمات الرسمية، وتكون في حد ذاتها مصدراً لعدم الاستقرار المالي.
- يسمح الشمول المالي للفقراء والفئات المحرومة من الحصول على الخدمات المالية المتنوعة بتكلفة منخفضة بما يمكنهم من استمرار مشروعاتهم الصغيرة وتحقيق دخل مستمر يحسن سبل العيش الكريم ويحقق استقرارهم المالي والاجتماعي.
- يساهم الشمول المالي في وصول التمويل والخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع على نحو يؤدي إلى خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوي المعيشة.
- يؤدي الشـمول المالي إلى التمكين الاقتصـادي للمرأة من خلال مواجهة فجوة التمييز بين الجنسين وعدم المساواة في الدخل بين النساء والرجال، حيث تشير التقارير الدولية إلى أنه في الاقتصاديات النامية نجد أن ٤٦% من الرجال لديهم حساب بنكي رسمي بينما تقل هذه النسبة بين النساء لتصل إلى ٣٧% فقط، لذلك فإن الشمول المالي يستهدف توفير الخدمات المالية للجنسين دون تمييز. (١)

ثالثاً: أهداف الشمول المالي:

من خلال العرض السابق لمفهوم الشمول المالي وأهميته يمكن تحديد أهم أهداف الشمول المالي والتي تتمثل فيما يلي:

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.
- استهداف الاقتصاد غير المنظم، حيث يعتبر الشمول المالي إحدى الوسائل التي تنتقل بأكبر شريحة ممكنة من الاقتصاد غير المنظم للاقتصاد المنظم، فوجود حساب بنكي مثلا، يظهر الحركة الدالية للأفراد والمؤسسات، ويسهل حصر المجتمع الضريبي، ويقلل من مساحات المدخرات والاستثمارات غير الرسمية.

انظر: أمانة مجلس مصارف البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، صندوق النقد العربي، ٢٠١٥، ص ٢-٣.

[1] - *The World Bank Global Financial Inclusion (Global FINDEx) 2013-2017 . http://www.gpfi.org/about/why Financial Inclusion.*

- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم، وتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الاستثمار والتوسع، بما يساعد في خفض مستويات الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي والرفاهة الاجتماعية للمواطنين.

رابعاً: الاهتمام الدولي بالشمول المالي:

ازداد الاهتمام الدولي بالشـــمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، التي دفعت المجتمع الدولي إلى إعادة تقييم النظام المالي العالمي بهدف خلق نظام مالي عالمي يعزز الثقة والنمو، وإلزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال اتباع سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، وحث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة، وقد تبنت مجموعة العشرين G20 الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، حيث أنشأت في اجتماعها المنعقد في سيول عام ٢٠٠٩ الشراكة العالمية للشمول المالي *Global Partnership for Financial Inclusion (**GPFI**)*.[١]، ومن مظاهر الاهتمام الدولي بالشمول المالي اعتماد عدة مبادئ للشمول المالي، ووضع مؤشرات لقياس الشمول المالي بين الدول، وإنشاء هيئات دولية معنية بتحقيق الشمول المالي، نعرض لها فيما يلي:

أ-مبادئ الشمول المالي:

في قمة تورنتو المنعقدة في يونيو 2010 اعتمد قادة دول مجموعة العشرين الخطة الأصلية للشمول المالي *Financial inclusion Action Plan (**FLAP**)*، وتتضمن تسعة مبادئ للشـــمول المالي قائمة على الإبداع والابتكار، وتهدف هذه المبادئ إلى تعزيز النفاذ الشـــامل للخدمات المالية للفئات المحرومة منها، والتي كانت تقدر أنذاك بنحو ٢,٧ مليار بالغ من سكان، كما تهدف هذه المبادئ إلى مساعدة الدول في إعداد استراتيجيات وتبني سياسات تمكن من توفير بيئة تنظيمية تساعد على تسهيل النفاذ الشامل للخدمات المالية المبتكرة لكافة شرائح المجتمع، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي: [٢]

---

[١]- وتعد *(GPFI)* المنبر الرئيسي لتنفيذ خطة عمل مجموعة العشرين بشأن الشمول المالي، وتقوم المجموعة بإدماج شركاء من القطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرها من الجهات من دول مجموعة العشرين والدول الأخرى، وتترأسها دول (الترويكا) الثلاث في مجموعة العشرين، وهي كوريا وفرنسا والمكسيك، ويساند هذه الشراكة مجموعة من التنفيذيين تتمثل في التحالف العالمي من أجل الشمول المالي *(AFI)* وسيجاب *(CGAP)* ومؤسسة التمويل الدولية *(IFC)*.

- *GPFI ,(2015),Financial Inclusion Action Plan (FIAP) Report , March 2015*

[٢] – صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٢، ص ٢١٤.

- **القيادة:** وهي تعني وجود إلتزام حكومي واسع النطاق يعمل على تشجيع النفاذ الشامل من أجل المساعدة في التخفيف من حدة الفقرة.
- **التنوع:** يستهدف تطبيق السياسات التي تشجع على المنافسة وتقديم الحوافز المناسبة لتوفير الخدمات المالية المتنوعة بأسعار معقولة، مثل خدمات الإيداع والائتمان والدفع والتحويلات والتأمين، في ظل وجود عدد كبير ومتنوع من مقدمي تلك الخدمات.
- **التطوير:** ويهدف إلى استخدام التكنولوجيا والأدوات المؤسسية المتطورة اللازمة لتوسيع النفاذ للنظام المالي، مع الإشارة إلى مواطن الضعف المتواجدة في البنية التحتية.
- **الحماية:** وتهدف إلى وجود مفهوم شامل لحماية المستهلك في إطار القواعد المتعارف عليها من جهة الحكومة ومقدمي الخدمة والمستهلكين.
- **التمكين:** ويهدف إلى العمل على محو الأمية المالية للأفراد، للاستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع.
- **التعاون:** من أجل خلق البيئة المؤسسية المواتية لنشر الخدمات المالية في إطار واضح من المساءلة والمحاسبة الحكومية، والعمل أيضا على تشجيع الشراكة والتشاور بين الحكومة والقطاعات المالية.
- **المعرفة:** تحقق المعرفة الاستفادة من قواعد البيانات المحسنة من أجل استخدام السياسة القائمة على الأدلة، وتقييم مدى التقدم في الإنجاز وغيرها من الأدوات الأخرى.
- **التناسب:** وذلك من خلال بناء سياسة وإطار تنظيمي يقوم بتقليل المخاطر وتعظيم مزايا المنتجات المالية المتطورة على أساس استيعاب الثغرات والعوائق الموجودة في القواعد التنظيمية القائمة، ومحاولة تجاوزها.
- **إطار العمل:** ويعني الأخذ في الاعتبار عند وضع إطار تنظيمي للنفاذ الشامل، المعايير الدولية والظروف المحلية اللازمة لضمان بيئة تنافسية، وإطار تنظيمي يتصف بالمرونة على أساس مواجهة المخاطر المتعلقة بغسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

هذه المبادئ التسعة تعكس الظروف التي تساعد على تحفيز الابتكار في مجال الشمول المالي مع حماية الاستقرار المالي والعملاء الماليين في الوقت ذاته، كما أنها لا تمثل مجموعة جامدة من المتطلبات، ولكنها مصممة للمساعدة في توجيه واضعي السياسات في عملية صنع القرار، كم انها مرنة بدرجة كافية بحيث يمكن تعديلها للتوافق مع السياقات الإقليمية المختلفة.

إضافة إلى هذه المبادئ التسعة فقد اعتمدت الحكومات في ١٠٨ دولة نامية عدة التزامات لتسترشد بها مؤسساتها التنظيمية في تعزيز الشمول المالي، وقد قدمت مؤسسات تنظيمية في ٤٦ بلدًا ناميا التزامات محددة بموجب إعلان مايا ٢٠١٠، وتعهدت هذه المؤسسات بالالتزامات التالية:

- وضع سياسة للشمول المالي تهيئ بيئة مواتية لتوفير سبل فعالة من حيث التكلفة للحصول على خدمات مالية تستفيد من التكنولوجيا المبتكرة الملائمة وتخفض تكلفة الوحدة من الخدمات المالية إلى حد كبير.
- إنشاء إطار تنظيمي سليم ومتناسب يحقق الأهداف التكميلية للشمول المالي والاستقرار المالي، والسلامة المالية.
- وضع سياسة للشمول المالي استناداً إلى الأدلة المستمدة من جمع بيانات شاملة وتحليلها وإعداد مؤشرات قابلة للمقارنة في الشبكة.
- تعزيز حماية المستهلك وتمكينه.

ب- مؤشرات قياس الشمول المالي:

اتفق قادة مجموعة العشرين (G20) مع خطة الشراكة العالمية للشمول المالي (GPFI)، في قمة لوس كابوس في يونيو ٢٠١٢، على مجموعة أساسية من المؤشرات لقياس الشمول المالي، واستخدم بياناتها للمقارنة بين الدول، وتحديد نسب التفاوت بينها في نفاذ الخدمات المالية وانتشارها بين السكان البالغين، وهذه المؤشرات تتناول قياس ثلاثة أبعاد رئيسة هي:

- **مؤشر الوصول للخدمات المالية:** يقيس هذا المؤشر مدي وصول الخدمات المالية للأفراد من المؤسسات الرسمية وقدرتهم على استخدامها، وهو ما يتطلب تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل تكلفة الخدمات المصرفية ومدي قرب نقاط الخدمات المصرفية (الفروع –أجهزة الصراف الآلي) من الأفراد، ويمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية.
- **مؤشر استخدام الخدمات المالية:** يستهدف هذا المؤشر معرفة مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، وتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة. [١]
- **مؤشر جودة الخدمات المالية:** تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته حيث يتطلب من المهتمين اتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة، ذلك لأن بعد الجودة للشمول المالي لا يكون واضحاً ومباشراً حيث يوجد كثير من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات،

[1]- *Alliance for financial inclusion AFI، measuring financial inclusion; core set of financial inclusion indicators, 2013, Malaysia.*

ووعي المستهلك، وفعالية آلية التعويض، بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك. [1]

يضاف إلى هذه المؤشرات لقياس الشمول المالي مجموعة من المعايير التي وضعتها المؤسسات الدولية المعنية بتنفيذ الشمول المالي مثل تلك التي وضعتها لجنة بازل للرقابة المصرفية *BCBS*، ولجنة دفع التسوية والنظم *CPSS*، والمنظمات الدولية لهيئات الأوراق المالية *IOSCO*.

ج- الهيئات الدولية المعنية بالشمول المالي:

في إطار الاهتمام العالمي المتزايد بتعميم الشمول المالي وتوصيل الخدمات المالية، قامت كثير من الهيئات الدولية ببذل الجهود لتوصيل الخدمات المالية لأكبر عدد من الأفراد، فمن جانبه اهتم البنك الدولي بضرورة تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصولها إلى جميع فئات المجتمع، وفي سبيل ذلك أطلقت مجموعة البنك الدولي في عام ٢٠١٣ "البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار في الخدمات المالية"، ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق أقصى قدر من الاستفادة من التكنولوجيا المالية لتوسيع نطاق تعميم الخدمات المالية مع خفض التكاليف".

كما أطلقت كثير من المؤسسات العالمية مثل "المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء *CEGAP*" عدة برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي، إضافة إلى ذلك توجد عدة هيئات دولية اخري معنية بالشمول المالي، وتتباين هذه الهيئات من حيث تركيبها ونطاق اختصاصاتها ودرجة ارتباطها وأهميتها، ومن هذه الهيئات:

- لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف *Basel Committee on Banking Supervision (**BCBS**)*.
- اللجنة المعنية بنظم المدفوعات والتسويات *Committee on Payment and Settlement Systems (**CPSS**)*.
- مجموعة العمل المالي *Financial Action Task Force (**FATF**)*.
- الجمعية الدولية لضامني الودائع *international Association of Deposit Insurers (**LADI**)*.
- الاتحاد الدولي للمشرفين على شركات التأمين *International Association of Insurance Supervisors (**IAIS**)*.

١-حنين محمد بدر عجوز، دور الشمول المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء-دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في إدارة أعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، ٢٠١٧، ص ٢٨ -٢٩.

إضـافة إلى تلك الجهود الدولية التي تسـعي إلى تعميم الشـمول المالي، فقد عملت كثير من الحكومات على "إصـدار سـياسـات وتشـريعات تتناسـب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسـس سـد الفجوة والشـمولية في التشـريعات الحالية، واتباع نهج شـامل مبني على تشـريعات عادلة وشـفافة لحماية حقوق مسـتهلكي الخدمات المالية، ويشـمل ذلك ضـمان الشـفافية في تسـعير الخدمات المالية، وتوفير آلية لمعالجة شـكاوى العملاء وتحديد الجهة الإشراقية المسؤولة عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية" [١]

المطلب الثاني

واقع الشمول المالي عالميا وعربيا

مع تزايد الاهتمام العالمي بتوسـيع نطاق الشـمول المالي، وإطلاق البرامج والمبادرات الدولية وانشـاء الهيئات والمؤسـسـات الدولية المعنية بتحقيق الشـمول المالي، ومع تزايد اسـتخدام الهواتف المحمولة والإنترنت وتكنولوجيا الاتصـال، أدي ذلك إلى ارتفاع مسـتويات الشـمول المالي في كثير من مناطق ودول العالم، ومع ذلك نجد أن انتشـــار الشـــمول المالي كان بطيئاً في مناطق ودول أخري، لوجود كثير من التحديات التي تحول دول وصـول الخدمات المالية للأفراد والشـركات، لذلك نري ضرورة تسليط الضوء حول معدلات انتشار الشمول المالي بين الدول، ومناقشة أهم التحديات التي تحول دون تحقيق الشـمول المالي في دول اخري، وهو ما تسـتهدفه الدراسـة في هذا الجزء، وذلك على النحو التالي:

أولاً: واقع انتشار الشمول المالي عالمياً:

يشير تقرير البنك الدولي عن استخدام الخدمات المالية في ١٤٤ دولة حسب المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية *FINDEX* إلى أن ٦٩% من البالغين من سكان العالم أي نحو ٣,٨ مليار شخص، يمتلكون حسابات في البنوك أو لدى شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، وارتفعت هذه النسـبة من ٥١% عام ٢٠١١ إلى ٦٢% في عام ٢٠١٤، وفي الفترة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧، بلغت النسـبة نحو ٦٩%، ورغم ارتفاع ملكية الحسـابات في بعض الدول فإن

[١] – كما اعتمدت حكومات الدول مجموعة من التدابير منها الاشـتراط على المصـارف تقديم عروض لفتح حسـاب برسـوم مخفضـة والإعفاء من المتطلبات المرهقة المتعلقة بالوثائق المطلوبة، والسـماح بتقديم خدمة المصـرف المراسـل وسـداد الرسـوم الحكومية إلكترونيًا من الحسـاب المصـرفي، وإقراض القطاعات ذات الأولوية خاصـة المشروعات الصـغيرة والمتوسـطة، وتقديم قروض للفقراء بأسـعار فائدة متدنية وأقسـاط سـداد ميسـرة وبدون هامش ربح، وحظر الامتناع عن تقديم الخدمات المالية الأسـاسـية للعملاء من الفقراء، وحظر الامتناع عن تقديم الخدمات في مناطق معينة.

التقدُّم في هذا الشأن كان أبطأ في دول أخرى، فما زال هناك نحو ١,٧ مليار بالغ بنسبة تقدر بنحو ٣٨% من إجمالي السكان البالغين على مستوى العالم لا يصلون إلى الخدمات المالية الرسمية، يتركز معظمهم في الدول النامية، ويوضح الشكل التالي نسب امتلاك الخدمات المصرفية بين دول العالم ومعدل تزايدها خلال الفترة ما بين ٢٠١٤/ ٢٠١٧ بين السكان البالغين.[١]

شكل رقم (١)

الحسابات المصرفية لدي المؤسسات الرسمية للسكان البالغين في دول العالم خلال الفترة من ٢٠١٤/٢٠١٧

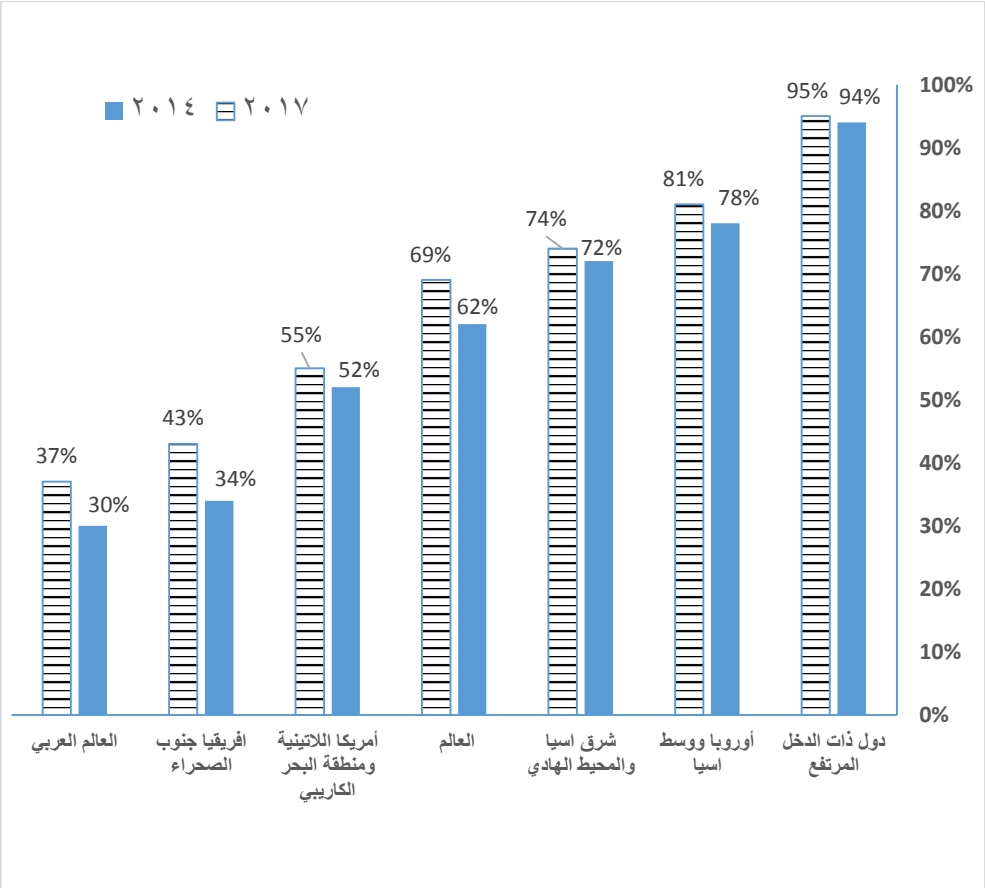

المصدر: قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي *FINDEX*

يتضح من الشكل رقم (١) أن هناك ارتفاعاً واضحاً في نسبة من لهم حسابات مصرفية لدي المؤسسات الرسمية خلال الفترة من ٢٠١٤/٢٠١٧، فقد بلغت نسبتهم في الدول ذات الدخل المرتفع نحو ٩٥%، وفي دول أوربا واسيا تراوحت نسبتهم نحو ٨١% و٧٤% على التوالي، وبلغت نسبتهم في أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي نحو ٥٥%، في حين بلغت هذه النسبة أدناها في في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والعالم العربي حيث بلغت نحو ٤٣% و٣٧% على التوالي.

---

١ – تقرير البنك الدولي عن الشمول المالي وفق مؤشر FINDEXعام ٢٠١٧.

كما تشير الدراسات على الصعيد العالمي إلى وجود تفاوت كبير بين الجنسين والفئات العمرية والمناطق الجغرافية في حصولهم على الخدمات المالية، ففي جميع المناطق وفئات الدخل، تقل نسبة النساء اللواتي يملكن حسابات مصرفية رسمية والتي لم تتجاوز ٤٧%، بل أن هذه النسبة تقل بين الشباب والتي لم تتجاوز ٣٧%، ففي منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ نجد نسبة التفاوت تتجاوز المتوسط العالمي بالنسبة للفئتين، أما منطقة جنوب آسيا نجدها تسجل التفاوت الأكبر بين النساء ومجموع السكان، وعلى النقيض من ذلك، تسجل أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وأوروبا وآسيا الوسطى فرق أكبر بين الشباب وجميع الفئات، كما يوجد هناك تباين بين الريف والحضر في استخدام الخدمات المالية، فالوصول إلى منافذ وفروع المصارف، وأجهزة الصرف الآلي يكون أسهل على سكان المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية الأعلى، مقارنة بسكان المناطق الريفية.[١]

الشمول المالي في الدول العربية:

يشير مؤشر FINDEx إلى ارتفاع معدل الشمول المالي في الدول العربية من ٧% عام ٢٠١٤ إلى ٣٧% عام ٢٠١٧، فقد احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولي فيما يخص نسبة المواطنين الذين يمتلكون حسابات مالية رسمية، اذ بلغت النسبة لديها ٨٤% عام ٢٠١٧، تليها البحرين بنسبة ٨٣% والكويت بنسبة ٨٠% ثم السعودية بنسبة ٧٢%، في حين تأتي كل من مصر والأردن والجزائر وتونس ضمن الدول التي لم تتجاوز نسبة الشمول المالي فيها ٤٠%، أما الدول الأقل في الشمول المالي فهي موريتانيا والعراق والتي لم تتجاوز نسبتها ٢٠% عن نفس الفترة، ويوضح الشكل رقم (٢) معدلات الشمول المالي في الدول العربية. [٢]

[١]- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية، بما يشمل إبراز أثر التحويلات المالية، التمكين الاقتصادي للنساء والشباب، مذكرة من أمانة الأونكتاد، نوفمبر ٢٠١٤، ص ١٢.

[٢]- صندوق النقد العربي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، ٢٠١٩، ص ١١-١٢.

الشكل رقم (٢)

نسبة المواطنين الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ عام ويمتلكون حساباً في مؤسسة مالية رسمية في الدول العربية

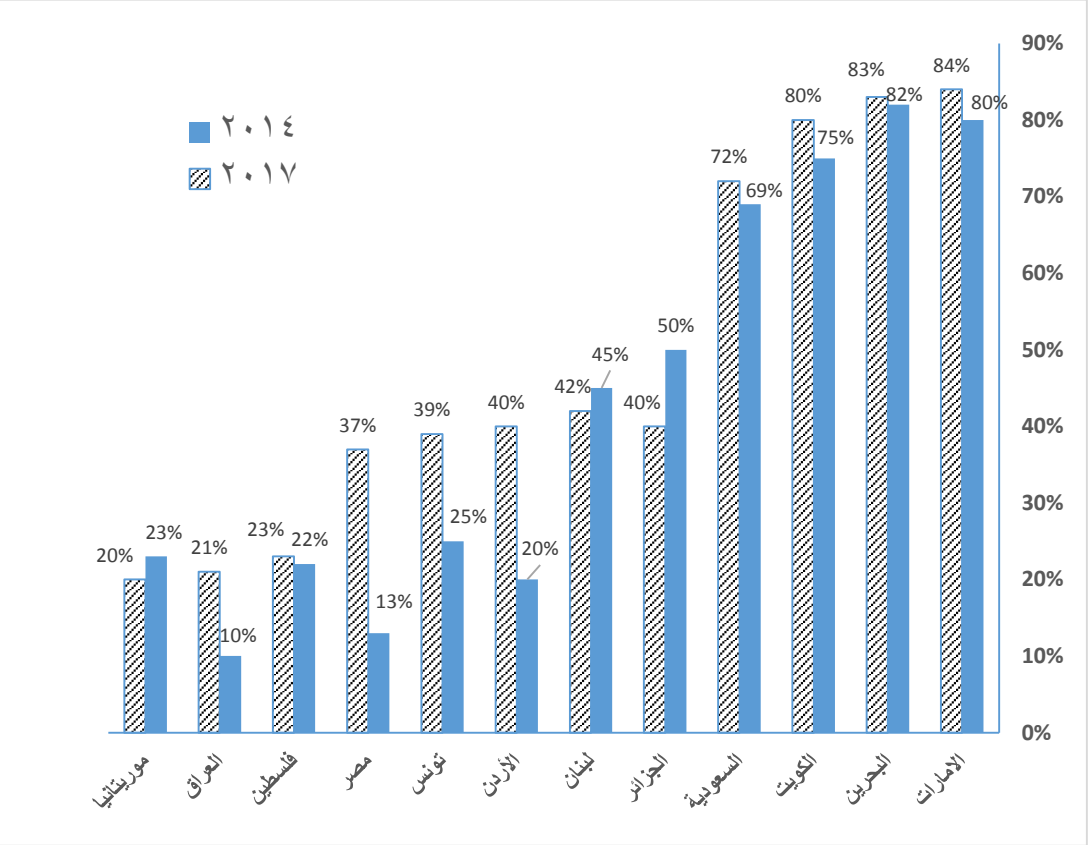

المصدر: قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي *FINDEX*

بالرغم من التحسن الذي تشهده مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٧ بسبب إطلاق عدد من الدول العربية استراتيجيات وطنية لتعزيز الشمول المالي، والتي ارتكزت على عدة محاور من أهمها الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة، وتعزيز حماية مستهلكي الخدمات المالية، والاهتمام بقضايا التثقيف والتوعية المالية، ووصول الشباب والمرأة للخدمات المالية الرسمية [١] ؛ إلا أن الدول العربية لازالت تحتل المرتبة الأدنى بين مختلف مناطق العالم، ويعزي ذلك إلى تركيز البنوك على الشرائح الثرية أو الميسورة، وعدم انفتاحها على الشرائح ذوي الدخول المنخفض ومحدودي الدخل وهم الفئات التي تشكل قاعدة الهرم السكاني، وهو ما يستدعي بذل مزيد من الجهود من قبل الحكومات العربية لتعميم الشمول المالي والوصول بالخدمات المالية إلى الفقراء ومحدودي الدخل المستبعدين ماليا لتخفيض نسبة غير المتعاملين مع النظام المالي الرسمي.

[١] – جلال الدين رجب، احتساب مؤشر مُركّب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، يونيو ٢٠١٨، ص ١٩.

في هذا الإطار وتعزيزاً للشمول المالي في الدول العربية جاءت جهود صندوق النقد العربي، حيث عمل الصندوق بالتعاون مع المصارف المركزية على مواجهة التحديات المتعلقة بالشمول المالي من خلال استراتيجية ٢٠١٥/٢٠٢٠، والتي تتضمن كثيراً من البرامج والأنشطة التي تستهدف تطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية والبنية التحتية للنظام المالي بهدف مساعدة الدول على تحسين إمكانية النفاذ للتمويل والخدمات المالية. [١]

ثانياً: تحديات الشمول المالي:

إن انخفاض مستويات الشمول المالي في كثير من مناطق ودول العالم والتي تحول دون حصول الأفراد والشركات على الخدمات المالية ترجع إلى عدة تحديات، البعض منها يرجع إلى إحجام الشركات والأفراد اختياريا عن طلب فتح حسابات مصرفية لأسباب اقتصادية أو عقائدية، والبعض الأخر يرجع إلى حرمان الأفراد من هذه الخدمات لأسباب تتعلق بالنظام المالي ومقدم الخدمة، لذلك يمكن تقسيم التحديات التي تواجه الشمول المالي إلى تحديات تتعلق بالطلب على الخدمات المالية، وتحديات أخري تتعلق بجانب عرض الخدمات المالية، وفيما يلي نعرض لهذه التحديات بشيء من التفصيل.

١-التحديات المرتبطة بالطلب على الخدمات المالية:

في دراسة الأونكتاد عام ٢٠١٤ عن أسباب عدم الوصول إلى الخدمات المالية خاصة تلك المرتبطة بالأفراد والشركات، فقد أرجعت ذلك لعدة أسباب يتمثل أهمها فيما يلي:

- يعزو أكثر من ٦٠ % من البالغين سبب عدم فتح حساب مصرفي والاستفادة من الخدمات المالية إلى افتقارهم إلى الأموال المتاحة؛ خاصة بين الفقراء والنساء والشباب وسكان المناطق الريفية والعمال غير النظاميين.
- ارتفاع تكلفة فتح الحساب مصرفي ومتطلبات الحد الأدنى للرصيد تمثل عائقًا رئيسياً أمام الأفراد، لأن التكاليف الثابتة المرتبطة بالمعاملات قد تُحمِّل صاحبها عبئًا ثقيلاً على نحو غير متكافئ خاصة إذا كانت قيمة الحساب صغيرة.

---

[١]- في نفس السياق قرر مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية عام ٢٠١٢ انشاء فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، والذي يتولى صندوق النقد العربي القيام بأعمال الأمانة الفنية له، كما أطلق صندوق النقد العربي بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية والتحالف العالمي للشمول المالي وبمشاركة مجموعة البنك الدولي " المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية (FIARI) في سبتمبر ٢٠١٧.

- امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، ٢٠١٩، ص ٦.

- قلة انتشار المكاتب الفرعية للمصارف في المناطق الريفية والنائية فإن ذلك من شأنه أن يقلل من فرصة حصول سكان هذه المناطق على الخدمات المالية.
- اللوائح المتشددة أو غير الكاملة تضع هي الأخرى حواجز إضافية أمام الأفراد والشركات الصغيرة لاستخدام الخدمات المالية والوصول إليها، من ذلك اشتراط تقديم وثائق لفتح حساب مصرفي، وهو ما يؤدي إلى استبعاد العاملين في القطاع غير الرسمي، أو المغتربين نظراً لعدم توفر كشوف الرواتب الرسمية أو وصولات سداد الضرائب، أو سند الإقامة. [١]
- اشتراط المؤسسات المالية تقديم ضمانات لتقليل مخاطر التخلف عن السداد المحتملة للمقترضين، تعد من أهم عوامل عدم وصول الأفراد والشركات للخدمات المالية، خاصة في حالة عدم وجود سجل ائتماني.
- قلة ثقة الناس في المؤسسات المالية وانخفاض الوعي بأهمية الخدمات المالية وآلية استخدامها تعد من أسباب الاستبعاد المالي. [٢]

٢-التحديات المرتبطة بجانب عرض الخدمات المالية:

تمثل تحديات جانب العرض العقبات المختلفة لعدم الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية، وقد أشار التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٢، إلى وجود عدد من التحديات التي تواجه انتشار الخدمات المالية والحد من فرص، وصولها، وتتمثل أبرز هذه التحديات فيما يلي:

- عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل، وقد أوضح تقرير مؤسسة التمويل الدولي أن انخفاض سعة البنية التحتية المالية أو ضعفها عامل رئيسي في انخفاض مستويات الشمول المالي [٣]، ورغم التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية للعديد من الدول في الآونة الأخيرة، فلا يزال كثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية التي تساعد على زيادة فرص النفاذ للتمويل، والتي تتمثل أهمها في وجود نظم جيدة للاستعلام والإئتمان والإقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين.

---

[1]- *Demirgüç-Kunt، A.، & Klapper, L. (2013). Measuring financial inclusion: Explaining variation in use of financial services across and within countries. Brookings Papers on Economic Activity, 2013(1), 279-340.*

[2] - *Atkinson, A, Messy, F.A. (2013). Promoting Financial Inclusion through Financial Education: OECD/INFE Evidence, Policies and Practice. OECD Working Papers on Finance, Insurance and Private Pensions, no. 34, OECD Publishing, Paris.*

٣ – تقرير مؤسسة التمويل الدولية. دليل سياسة الشركات الصغيرة والمتوسطة، أكتوبر ٢٠١١.

- *https://www.ifc.org/wps/wcm/connect*

- ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية، وارتفاع القيود على الائتمان بسبب قلة المعلومات التي تمتلكها مؤسسات القطاع المالي عن الجدارة الائتمانيه للأفراد والمشروعات، خاصة التي تعمل في القطاع غير الرسمي، مما يحول دون حصولهم على التمويل، إذ أن كثيراً منها لا يملك حسابات مصرفية يدير أعماله التجارية من خلالها. [١]
- غياب تصنيف مالي وقانوني لدي مؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول النامية حيث تسجل كمنظمات غير حكومية NGOs، وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي وإشرافي على تنظيم التمويل الأصغر سواء من قبل البنك المركزي أم من جهة مالية إشرافيه مستقلة، وقد أدت هذه العقبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر وتقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعمليات مختلفة من خلال استقطاب الودائع أو الاقتراض.
- ضعف قدرة الإطار التنظيمي والقانوني للمؤسسات المالية تمثل تحديًا كبيرًا لدعم الشمول المالي في البلدان النامية، وتحدد القواعد التنظيمية مثل (إعرف عميلك، وقواعد بيانات سجل الائتمان) قدرة البنك على جذب عملاء جدد ليتم تضمينهم في النظام المالي. [٢]

الخلاصة:

تناولت الدراسة في هذا المبحث الإطار النظري للشمول المالي، من خلال التعرض لماهية الشمول المالي، وبيان مفهومه وأهميته وأهدافه، ومدي الاهتمام الدولي بتحقيق الشمول المالي، وواقع انتشاره عالميا، والتحديات التي تحول دون وصول الخدمات المالية للعديد من الأفراد في مناطق ودول العالم، وخلصت الدراسة في هذا المبحث إلى ما يلي:

- إنه بالرغم من تعدد التعريفات المقدمة للشمول المالي إلا أن جميعها تشير إلى معني واحد وهو توسيع نفاذ الخدمات المالية لتشمل كافة شرائح المجتمع، بمن فيهم الفئات المهمشة ومحدودي الدخل، بتكلفة منخفضة دون تمييز، لتساعدهم على استمرار مشاريعهم ونموها حتى تصبح جزءاً من النشاط الاقتصادي الرسمي.

---

[١] – تشير دراسة استقصائية اجراها البنك الدولي الي أن نسبة الشركات التي تحصل على قروض مصرفية في الاقتصادات النامية لا تتجاوز ٣٤% مقابل ٥١% في الدول المتقدمة، بسبب القيود الائتمانية.

– مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية، ٢٠١٤، مرجع سابق، ص ٨.

[2] - *Ahmed، M. (2013)، Arab Policy Forum on Financial Inclusion: Addressing Challenges of Financial Inclusion in the Arab World. Retrieved March 18, 2019, from IMF: www.imf.org/external/np/speeches/2013/121013.htm*

- إن الشـــمول المالي يســـتهدف وصـــول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.
- هناك اهتمام عالمي بالشـــمول المالي تمثل في قيام المؤســـســـات والمنظمات المالية العالمية بوضـــع مجموعة من المبادئ والمعايير تســـاعد الدول في إعداد اســـتراتيجياتها الوطنية لتحقيق الشـــمول المالي، وتحديد عدة مؤشـــرات لقياس مســـتويات الشـــمول المالي، فضـــلا عن إنشـــاء مجموعة من البرامج والهيئات والمؤسسات لتعزيز مستويات الشمول المالي بين الدول.
- بينت الدراســـة من خلال المؤشـــر العالمي لقياس الشـــمول المالي *FINDEX* وجود تباين في مســـتويات الشـــمول المالي بين دول العالم المختلفة خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٧، فهناك دول تتمتع بمســـتويات مرتفعة من الشـــمول المالي منها دول أوروبا وأســـيا والتي تراوح فيها نســـبة الشـــمول المالي ما بين ٧٤%، ٩٥%، ودول تتمتع بمســـتويات متوســـطة للشـــمول المالي منها دول أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي والتي بلغت نحو ٥٥%، في حين بلغت هذه النسبة أدناها في منطقة الشـــرق الأوســـط وشـــمال أفريقيا، وأفريقيا جنوب الصـــحراء الكبرى والعالم العربي (باستثناء دول الخليج) حيث تراوحت النسبة ما بين ٢٣% ،٤٣%.
- يرجع انخفاض مستويات الشمول المالي في كثير من الدول إلى وجود تحديات تتعلق بجانب الطلب على الخدمات المالية (الأفراد والشركات)، وتحديات أخري تتعلق بجانب العرض (مقدم الخدمة)، وبعد أن اســـتعرضـــت الدراســـة في هذا المبحث الإطار النظري للشـــمول المالي، يثور تساؤل عن دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة ؟، وهو ما سنحاول الاجابة عليه في المبحث القادم.

المبحث الثاني

دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة

تمهيد وتقسيم

إن الشمول المالي كما أوضحت الدراسة في المبحث السابق أصبح موضوعا يحتل مكانة في أولويات واهتمامات معظم دول العالم والهيئات العالمية، واضحي من البنود الرئيسية المطروحة على جدول أعمال السياسات الدولية في وقت يتهيأ فيه المجتمع الدولي لتحديد إطار للتنمية بعد الأزمة العالمية ٢٠٠٨، فقد تبنت مجموعة العشرين "الشمول المالي" كأحد المحاور الرئيسة في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، وحدد البنك الدولي الشمول المالي هدفاً طموحاً للجميع بحلول عام ٢٠٢٠، هذا الاهتمام الدولي بالشمول المالي يدفعنا نحو التساؤل عن "دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة؟" وبصيغة أخري "ما الدور المحوري الذي تضطلع به الخدمات المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟"، الإجابة عن هذا التساؤل تعد أحد أهم الأهداف الرئيسة لهذه الدراسة، والتي تسعي إلى تقديمها في هذا المبحث، من خلال تناولنا لأهم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للشمول المالي، وذلك يكون في مطلبين على النحو التالي.

المطلب الأول: الأبعاد الاقتصادية للشمول المالي

المطلب الثاني: الأبعاد الاجتماعية للشمول المالي

المطلب الأول

الأبعاد الاقتصادية للشمول المالي

إن الخدمات المالية شأنها شأن خدمات الهياكل الأساسية، لها ارتباط حقيقي بالاقتصاد عمومًا، إذ يمكنها تقديم إسهامات قيّمة للأنشطة الاقتصادية في القطاعات المختلفة، لذلك فهي تمثل بُعداً هاماً في استراتيجية التنمية الشاملة والمستدامة لما لها من أثر في تحسين فرص النمو والاستقرار المالي، وتهدف الدراسة في هذا المبحث إلى التحقق من الدور الاقتصادي للشمول المالي، من خلال توضيح أهمية الشمول المالي في النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وأهميته في تحقيق الاستقرار المالي، وفيما يلي نعرض بشيء من التفصيل لدور الشمول المالي في تحقيق هذه الأبعاد المختلفة.

أولا: دور الشمول المالي بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي.

أولا: دور الشمول المالي بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة [1] نسبة كبيرة من الشركات، وتماشيا مع المتوسطات العالمية تصل نسبتها نحو ٩٦% من حجم الشركات العاملة في النشاط الاقتصادي، وتُساهم بحوالي ٣٣ % من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات النامية، وتقوم بتوظيف حوالي نصف إجمالي القوة العاملة [2]؛ إلا أن نسبة كبيرة من هذه المشروعات في العالم معظمها بالدول النامية تعمل ضمن القطاع غير الرسمي، مما يتسبب في حرمانها من مزايا النفاذ إلى الخدمات المالية.

ومن الممكن أن يساهم الشمول المالي والنفاذ إلى الخدمات المالية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من عدة أوجه من أهمها "الحصول على التمويل اللازم، خلق وظائف جديدة، الاندماج في الاقتصاد الرسمي، على ضوء ما تقدم يمكن أن نعرض بشيء من التفصيل لأهمية الشمول المالي بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:

أ-أهمية الشمول المالي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أكبر فجوة في الشمول المالي على مستوى العالم، ويعد الافتقار إلى التمويل أكبر عقبة تؤثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في الدول النامية، فقد أظهرت الدراسات الاستقصائية التي أجراها البنك الدولي أن نسبة المشروعات التي تحصل على قروض مصرفية في الاقتصادات النامية لا تتعدى ٣٤% مقابل ٥١% في الاقتصادات المتقدمة، كما حدد البنك الدولي ثلاثة عوامل أساسية تجعل البنوك التجارية مترددة في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وهي الافتقار إلى الضمانات

---

[1] – لا يوجد تعريف محدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لأن مفهوم الصغر امر نسبي يختلف من دولة الي اخري، لذلك يتم التعريف اعتمادا على عدة معايير منها عدد العمال، حجم رأس المال، أو خليط من المعيارين معاً، وهناك تعريفات أخرى تقوم على استخدام حجم المبيعات، من التعريفات المقدمة على سبيل المثال:

– عرفتها منظمة العمل الدولية بأنها تلك المنشئات الإنتاجية والحرفية التي لا تتميز بالتخصص بالإدارة ويديرها مالكها، ويصل عدد العاملين فيها إلى ٢٥٠ عاملا.

– وعرفتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (unid) بأنها كافة الوحدات الإنتاجية صغيرة الحجم التي تضم الصناعات الريفية واليدوية والحرفية إضافة إلى المصانع الصغيرة الحديثة سواء التي تتخذ شكل المصانع أو تلك التي لا تتخذ هذا الشكل.

– وعرفها البنك الدولي بأنها التي تستخدم أقل من ٥٠ عاملا في الدول النامية، و ٥٠٠ عامل في الدول المتقدمة

– وعرفتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بأنها تشمل كل مشروع يشغل ما بين ٥٠-٢٥٠ عاملا.

[2] – صندوق النقد الدولي، الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الصغرى، الطبعة العربية، ٢٠١٩، ص ٧.

الكافية، والتكاليف التشغيلية المرتفعة نسبياً المرتبطة بقروض التمويل الصغير، والوثائق غير الكافية، وقلة المعلومات عن الجدارة الائتمانية لهذه المشروعات.[١]

ومما لا شك فيه أن حرمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من الخدمات المالية خاصة التمويل لأسباب تتعلق بجانب العرض (المؤسسات المالية) أو لأسباب أخري تتعلق بجانب الطلب (المشروعات ذاتها) يمكن أن يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي وذلك بتثبيط المشروعات المنتجة أو دفعها إلى العمل في مستوى دون الحجم الأمثل نتيجة لعدم كفاية التمويل.[٢]

مما سبق يتضح أن الشمول المالي وتوفير الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يزيد من فرص حصولها على التمويل اللازم، كما تساهم الخدمات المالية في إدارة المخاطر التي تتعرض لها هذه المشروعات، والتخفيف من معايير فحص القدرة الائتمانية، وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على نمو هذه المشروعات والدفع بها نحو الاستغلال الأمثل لمواردها، وتحقيق زيادة فيما تحققه من أرباح، وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي لها.

ولأهمية الشمول المالي في إتاحة النفاذ لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أطلق صندوق النقد العربي "المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية" عام٢٠١٧، وتهدف المبادرة إلى دعم وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل، كما أطلق الصندوق "مجموعة عمل التقنيات المالية الحديثة للدول العربية "عام ٢٠١٨، بهدف الاستفادة من تطور التقنيات المالية ودورها في زيادة كفاءة الخدمات المالية، وتيسير نفاذ الفئات غير المشمولة مالياً إلى التمويل ومن أهمها المشروعات الصغيرة المتوسطة ومتناهية الصغر. [٣]

ب-أهمية الشمول المالي في التوظيف بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تشير الدراسات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تقوم بدور رئيس في تعزيز توظيف العمالة، فهي المساهم الأكبر في توظيف إجمالي القوي العاملة في مختلف دول العالم بنسبة تصل إلى ٥٠% من حجم العمالة خاصة في الاقتصاديات النامية [٤]، وتؤكد الدراسات التي أجريت على

---

١ – مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية، مذكرة من أمانة الأونكتاد، نوفمبر ٢٠١٤، مرجع سابق، ص ٨.

2 - *Beck، T.، & Torre، A. D. (2017). The Basic Analytics of Access to Financial Services. Financial Markets, Institutions & Instruments, 17(2).*p.15.

٣– هبه عبد المنعم، وآخرون، النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ٢٠١٩، ص١٤٣.

4- *Kumar, R. 2017. "Targeted SME Financing and Employment Effects: What Do We Know and What Can We Do Differently?" Jobs Working Paper (3) World Bank, Washington, DC.*

علاقة الشمول المالي بالتوظيف في المشروعات، أنه من شأن زيادة الشمول المالي والنفاذ إلى الخدمات المالية خاصة التمويل أن يساهم في رفع معدلات توظيف العمالة في الشركات، بل إن هذا الأثر يكون أكثر وضوحا في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر منه في الشركات الكبرى، ففي دراسة أجريت في عينة من ٧٠ اقتصاداً نامياً خلصت إلى أن تحسين فرص الحصول على التمويل زادت معدل نمو توظيف العمالة بنحو ٣,٥ % بين المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مقارنة بنسبة لا تتجاوز ١,٢ % في الشركات الكبيرة. [١]

ومما لا شك فيه أن توفير الخدمات المالية وإتاحتها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في خلق فرص عمل جديدة، سيرتب اثار إيجابية في خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوي المعيشة، ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة.

ج-أهمية الشمول المالي في دمج المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الرسمي:

تشير الدراسات إلى انتشار الاقتصاد غير الرسمي في كثير من دول العالم المتقدم منه والنامي على السواء، فقد بلغت نسبة انتشار المنظمات غير الرسمية في الدول النامية ما بين ٥٣% إلى ٧٦% خاصة في دول أفريقيا وأسيا، اما في بعض الدول المتقدمة نلاحظ انخفاض نسبة حجم هذه الأنشطة بصفة عامة فقد بلغت نحو ٢.٢% في الولايات المتحدة الأمريكية، ونحو ٢% في سويسرا [٢]، وأن معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر العاملة في القطاع غير الرسمي تميل في تعاملاتها إلى استخدام النقود السائلة، والاعتماد على التمويل الذاتي أو الاقتراض غير الرسمي، دون الاعتماد على الخدمات المالية، لاعتبارات تتعلق بالمشروعات ذاتها، من ذلك صغر حجم المال المستثمر، ورغبتها في العمل بمعزل عن الاقتصاد الرسمي للتهرب من الضرائب، واعتبارات أخري تتعلق بعرض الخدمات المالية من ذلك عدم توفرها أو صعوبة الوصول إليها بسبب ارتفاع تكلفتها وتقديم الضمانات وضعف الجدارة الائتمانية للمشروعات.

وقد أكدت الدراسات أن هناك علاقة ارتباط إيجابي بين الشمول المالي وتيسير النفاذ إلى الخدمات المالية وبين اندماج المشروعات في الاقتصاد الرسمي، للاستفادة من المزايا التي توفرها

---

[1]- *Ayyagari، M.، A. Demirgüç-Kunt، and V. Maksimovic. 2016. "Who Creates Jobs in Developing Countries?" Small Business Economics 43 (1): 75–99.*

- Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Singer, D. (2013). Is small beautiful? Financial structure, size and access to finance. World Development, 52, 19-33.

[2] *- Frederic Schneider2007, Shadow Economic and the cv Corruption all over the world :Estimation for 154 Countries, p34. http://www.lawrence.edu/fast/finklerm/ shadeconomy corruption, uly2007.pdf.p.3.*

- ilo ,Global Employment Trends,Geneva,2007

الخدمات المالية والتي من أهمها الحصول على التمويل اللازم وإدارة المخاطر، وكذلك الاستفادة من الشروط الميسرة التي تمنحها الدولة لتشجيع وتحفيز هذه المشروعات، وهو ما يتطلب من النظم المالية إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي للشمول المالي للحد من حواجز الوصول واستخدام الخدمات المالية، وتقديم الحوافز واطلاق المبادرات للمشروعات غير الرسمية لتساعدها على الاندماج في الاقتصاد الرسمي.[١]

ثانيا: دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي:

تؤكد الدراسات على صعوبة تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي، في حين أنه من الصعب استمرار تحقيق استقرار مالي لنظام يتضمن شرائح مستبعدة ماليا واجتماعيا واقتصاديا [٢] ويوحي ذلك إلى وجود ارتباط وثيق بين الاستقرار المالي والشمول المالي في كلا الاتجاهين، ويمكن توضيح ذلك من عدة أوجه:

أ-يساعد الشمول المالي على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الأفراد، عن طريق توجيه الأرصدة الخامدة إلى استخدامات أكثر إنتاجية وتحويلها إلى ودائع تدر عائداً لأصحابها، كما يؤدي إلى وجود قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال الخدمات المالية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار النظام المالي.

ب-يمكن للشمول المالي أن يحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات، فضلا عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي بما يدعم فاعلية السياسة النقدية.

ج-إن الشمول المالي يؤدي إلى توزيع المخاطر وتفادي تركزها في أوقات الأزمات المالية بين عدد أكبر من العملاء، وذلك عن طريق تنوع محافظ الأصول والالتزامات. [٣]

---

[1]- *The World Bank. (2014). Global Financial Development Report 2014: Financial Inclusion. Washington DC, World Bank, P.5.*

٢ – أمانة مجلس مصارف البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، صندوق النقد العربي، ٢٠١٥، ص ٩.

- *Han, R., & Melecky, M. (2013). Financial Inclusion for Stability: Access to Bank Deposits and the Deposit Growth during the Global Financial Crisis. Policy Research Working Paper, p14.*

٣ – **على جانب الالتزامات** قد يقوم كبار المدخرون بسحب ودائعهم من البنوك، بما يؤثر سلبا على أوضاع السيولة في القطاع المصرفي بصفة عامة، ويمكن الحد من ذلك إذا كانت الودائع أكثر تنوعا، خاصة وان المدخرين ذوي الدخل المنخفض (قطاع عائلي، قطاع اعمال صغيرة) يتجهون إلى الحفاظ على الودائع خلال فترات الأزمات، وبالتالي فإن ودائعهم تعتبر عادة مصدر مستقر للتمويل في حالة نفاذ المصادر.

د-يؤدي الشـــمول المالي إلى تغيير بنية النظام المالي ودعم كفاءته فيما يتعلق بالمنتجات والمعاملات التي يتم اســـتحداثها، والعملاء الذين يســـتخدمون الخدمات المالية المختلفة، والمخاطر الجديدة الناشئة، وكذا المؤسسات التي أنشئت أو توسعت في الأسواق الجديدة.

المطلب الثاني

الأبعاد الاجتماعية للشمول المالي

مع استمرار العولمة النيوليبرالية في فرض تحديات خطيرة، من بينها الفقر والاستبعاد وانعدام المســـاواة بين شـــرائح وفئات المجتمع وانتشـــار الأزمات المالية، اعتمد قادة العالم في عام ٢٠١٥ خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، ودعت الدول إلى اتباع سياسات اقتصادية ومالية تستهدف توزيع منافع النمو الاقتصادي على طبقات المجتمع كافة، للحد من الفقر والاستبعاد وتحقيق المساواة دون تمييز بين فئة وأخري، وتحقيقا للتنمية المســـتدامة حدد البنك الدولي الشـــمول المالي هدفاً طموحاً للجميع بحلول عام ٢٠٢٠، وتبنت مجموعة العشرين " الشمول المالي" كأحد المحاور الرئيسة في أجندة التنمية الاقتصـــادية والمالية، وذلك لأهميته في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والتي منها الحد من الفقر والاهتمام بمحدودي الدخل، وتحقيق المســـاواة بين فئات المجتمع دون تمييز، وفيما يلي نعرض بشيء من التفصيل لأهم الأبعاد الاجتماعية للشمول المالي:

أولا: دور الشمول المالي في الحد من الفقر:

تشكل ظاهرة الفقر تحدياً كبيراً أمام الدول والحكومات وصـانعي السـياسـات خصـوصـاً في الدول النامية، مما يوجب اعتماد ســياســات تنموية تزيد من دور القطاع المالي في تحقيق التنمية بمفهومها المستدام، وذلك من خلال توسيع نطاق الشمول المالي، خاصـة إذا علمنا أنه هناك ثمة علاقة قوية بين الشمول المالي ومواجهة الفقر، فالشمول المالي لـيس هـدف فـي حـد ذاتـه إنمـا وســـيلة تستهدف تمكين كافة الفئات والشرائح الاجتماعية من النفاذ إلى الخدمات المالية للمشاركة

وعلى جانب الأصول، تشير نتائج بعض الدراسات إلى أن خسائر القروض الصغيرة تشكل مخاطر نظامية أقل من الخســائر المحققة من القروض الكبيرة .وبالتالي فإن زيادة الشــمول المالي من حيث تيســير منح ائتمان القروض الصغيرة يؤدي إلى قدر أكبر من الاستقرار على مستوى مقدمي الخدمات المالية.

- *Christine، L. (2016, April). Pending Remarks — IMF-CGD Event on "Financial Inclusion: Macroeconomic and Regulatory Challenges". Retrieved March 17, 2019, from http://www.imf.org/en/news/articles/2015/09/28/04/53/sp041116*
- *Morgan, P., & Pontines, V. (2014). Financial stability and financial inclusion. ADBI No 488 July 2014, p.6.*

في الدورة الاقتصـــادية، من خلال توفير وتعبئة التمويلات الضـــرورية المســـتندة الى الادخار والتحويلات النقدية والتأمين، ويمكن توضيح هذه العلاقة فيما يلي:

أ-الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للفقراء:

أكدت التجارب الدولية أن توسـيع نطاق الخدمات المالية وتحسـين نوعيتها يعمل على نشـر المساواة في الفرص والاستفادة من الإمكانات الكامنة في الاقتصاد، فمثل هذه الخدمات تساعد على تمكين الفقراء والشـــباب من امتلاك القوة الاقتصـــادية، وتوفر لهم القدرة على تنفيذ اســـتثماراتهم الصـغيرة المنتجة، وترفع من الإنتاج والدخل، والتي بدورها تزيد من الاسـتهلاك الكلي ومن ثم زيادة الناتج الكلي، كما أن توفير الخدمات المالية تمكن جميع شـرائح المجتمع من تحقيق سـلاسـة في الاستهلاك وإدارة المخاطر التي يواجهونها. [1]

ولأهمية الشمول المالي في السنوات الأخيرة لما يحمله من آثار اقتصادية واجتماعية خاصة في تحقيق العدالة ومكافحة الفقر، فقد ظهرت أنماط جديدة من الخدمات المالية تتيح إمكانيات جديدة للفقراء للاســـتفادة من الخدمات المالية من ذلك خدمات الأموال المتنقلة لمحدودي الدخل والفقراء في المناطق الريفية والنائية، (خاصة المزارعين في الريف)، وإتاحة الفرصة لظهور خدمات وأعمال تجارية من قبيل منتجات التأمين والائتمان والادخار الخاصـــة بالمزارعين، ومؤســـســـات الإقراض المتخصصة، ومؤسسات التمويل التأجيري، وهو ما حدا بالمصارف إلى أن تسعى أكثر فأكثر لإقامة شـراكات مع مقدمي خدمات الأموال المتنقلة لتوسـيع قاعدة عملائها، وتسـتفيد من المعلومات المتعلقة بأنماط اســـتخدام الهاتف المحمول ومعاملات الأموال المتنقلة كحلول بديلة

---

[1]- فقد نجحت الصين في اســـــتخدام الشمول المالي كأحـــــد أدوات خفض الفقر، كما تعد تجربة بنك جرامين *Grameen Bank* في بنجلاديش واحدة من التجارب الرائدة في إتاحـة الخـدمات البنكيـة للفقـراء، حـين أتـاح قـروض متناهيـة الصغر تصل فـي المتوسـط إلـى ١٠٠ دولار، دون ضـمانات، وحقق نسـبة اسـترداد للقـروض مرتفعـة، وبلغ عدد المقترضين أكثر من ٨ ملايين شخص، معظمهم من فقراء الريف في نهاية عام ٢٠١٥ ، الا انه قد يري البعض انه ما زالت اثار الشـــمول المالي محدودة في تحقيق التنمية مســـتندا في ذلك الي تجربة الهند في الشمول المالي ، فعندما تم إقـراض صغار الفلاحين قروض سلسة وسهلة، أدى ا لأمر إلى «انتحـــار جمـاعي» بسـبب دخـول الفقراء في دائرة مديونية كانوا غيـر قـادرين علـى الخـروج منهـا بسـبب غيـاب آليـات للتعامل مع تعثرهم مثل إعادة الجدولة أو إلغاء القروض، الا إنه فـي دراسـات لاحقـة أدركـوا أن النـاس لم تكن تتعامـــل فعليـاً مـــع الحسابات إلا لكي تتلقى الأموال وتوجيهها نحو الاستهلاك ، ويعزي ذلك الي غياب الوعي والتثقيف المالي.

- مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، الشـمول المالي في مصـر،"هل لمحدودي الدخل نصـيب في إتاحة الأدوات المالية " القاهرة، ٢٠١٨، ص ١١. متاح على الموقع الالكتروني https://hrdoegypt.org

لأنظمة التصـــنيف الائتماني، كما اســـتخدمت المكاتب البريدية لتقديم طائفة كاملة من الخدمات المالية، كوسيلة لتوسيع فرص حصول الفقراء على الخدمات المالية.

ب-الشمول المالي وتدفق التحويلات المالية:

تنطوي التحويلات المالية على إمكانات كبيرة للمســـاهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية، لاســيما في الحد من الفقر، لذلك من المهم تســخير هذه الإمكانات من خلال الاســتخدام الفعال للخدمات المالية في خطة التنمية المســتدامة لما بعد عام ٢٠١٥، وتعميم الانتفاع بها عن طريق حفز تدفقات التحويلات المالية. (١)

وتبين الدراسات أن ارتفاع التحويلات بنسبة ١٠% يؤدي إلى الحد من الفقر بنسبة ١,٣%، لأن التحويلات المالية هي غالبًا تدفقات منتظمة يمكن التنبؤ بها لتحقيق زيادة في القدرات الإنتاجية، كما أنها تعد أحد أهم المصادر للعملة الأجنبية خاصة في الدول النامية، وهو مالا يمكن تحقيقه في غياب حســـاب مصـــرفي، وقد أدرك كثير من مقدمي الخدمات المالية هذه الحقيقة وشرعوا في عرض خدمات إضافية إلى جانب الحسابات المستخدمة في عملية التحويل المالي من ذلك شـــركات تحويل الأموال، لذلك فإن التأثير الايجابي لتوفير الخدمات المصـــرفية في زيادة التحويلات المالية تســـتدعي من مقدمي الخدمات المالية بذل مزيد من الجهود لتحســـين الخدمات المالية، وتخفيض تكلفة التحويل، لاســـيما أن خفض تكاليف المعاملات المرتبطة بتحويلات المغتربين من ١٠% الي٥% بحلول عام ٢٠٣٠ من بين الأهداف التي ينظر فيها لتحقيق غايات التنمية المستدامة. (٢)

ورغم أن توفير الخدمات المالية يزيد من تدفق التحويلات المالية، إلا أن الواقع يشـــير إلى إنفاق نســـبة كبيرة من هذه التحويلات على الاســـتهلاك، وهو ما يدعو إلى زيادة الاســـتفادة منها وتعظيم الأثر الإنمائي لها من خلال توجيهها نحو الاســـتثمار في القطاع الإنتاجي والخدمات الاجتماعية بما يحقق الاستفادة منها على صعيد الاقتصاد الكلي.

ثانيا: دور الشمول المالي في تمكين المرأة:

إن فرص الوصـول إلى الخدمات المالية ما زالت عقبة أمام النسـاء في كثير من دول العالم، ومنها دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والدول العربية (باستثناء دول الخليج العربي)، ويعد مستوى الشمول المالي في هذه المناطق من أدنى المستويات على الصعيد العالمي، إذ تبلغ

1- *World Bank, 2014, Remittance Prices Worldwide, Issue No. 10, available at: https://remittanceprices.worldbank.org/sites/default/files/rpw_report_june_2014*.pdf

2- *UNCTAD, 2011, Impact of Remittances on Poverty in Developing Countries (New York and, Geneva, United Nations publication), p.5.*

نسبة وصول النساء للخدمات المالية نحو ٢٩%، و٢٤,٥ %، ٢٢% على التوالي من السكان البالغين، وتعزي بعض الدراسات فجوة الوصول للخدمات المالية بين الجنسين إلى أن النساء لديهن قدرة أقل في امتلاك أو وراثة أو إدارة الضمانات في سياقات ثقافية وقانونية مختلفة. (١)

أمام اتساع فجوة الشمول المالي بين الجنسين، دعت المؤسسات الدولية المعنية بتحقيق الشمول المالي الحكومات إلى بذل مزيد من الجهود لوصول الخدمات المالية لجميع الفئات دون تمييز على أساس الجنس، منها إعلان مايا الذي أُطلِق عام ٢٠١١ في المنتدى العالمي للسياسات في مايا بالمكسيك، من أجل قيادة جهود الشمول المالي، الذي يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكان من بين أهدافه حصول المرأة على الخدمات المالية والاستفادة منها بنهاية عام ٢٠١٨، والحد من الفجوة بين الجنسين في الحصول على الخدمات المالية، وكذلك أكدت مختلف الدراسات المعنية بمشاركة النساء في قوة العمل، على أهمية دور المرأة في المجتمع حيث تمثل النساء مورداً غير مُستغَل في كثير من اقتصاديات الدول النامية. (٢)

مما سبق يمكن القول بأنه توجد علاقة تشابك قوية بين الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة وتحقيق التنمية المستدامة، وأن تعزيز وصول المرأة إلى الخدمات المالية من شأنه تحقيق التمكين الاقتصادي لها، فالنساء المتمكنات اقتصاديًا أكثر استعدادًا للمشاركة في المجتمع، فضلا عن تزويد عائلاتهن بنوع من الرعاية تعتمد على موارد وأساليب أكثر كفاءة، كما أن حصول المرأة على الخدمات المالية يمكنها من إقامة المشروعات الصغيرة، خاصة في القطاعات الأكثر ملائمة للنساء، ويأتي على رأسها اقتصاد الرعاية الذي يساهم بأكثر من ثلث وظائف النساء في القطاع الخاص، وبأعلى نصيب من وظائف الإناث فيما بين كل القطاعات، فضلا عن المشروعات الصغيرة في قطاع الصناعات المنزلية للمرأة الريفية.

---

١ – حيث جاءت الامارات ضمن الدول الأعلى نسبة في امتلاك النساء لحسابات مصرفية والتي بلغت نحو ٧٦% عام ٢٠١٧، في حين احتلت البحرين المرتبة الثانية بنسبة بلغت ٧٥ %، أما أقل نسبة فقد كانت لدى موريتانيا حيث بلغت ١٥%.

– **انظر**: أمانة مجلس مصارف البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والتجارب والسياسات، صندوق النقد العربي، ٢٠١٩، ص ١٦.

2- *Swamy، V. (2014). Financial inclusion, Gender Dimension, and Economic Impact on Poor Households. World development, 56, 1-15.*

خلاصة المبحث الثاني :

تناولت الدراسة في هذا المبحث أهم الابعاد الاقتصادية والاجتماعية للشمول المالي، وخلصت إلى أن الشمول المالي يمثل بُعداً هاماً في استراتيجية التنمية الشاملة والمستدامة لما له من أثر في تحسين فرص النمو الاقتصادي والاجتماعي، وقد توصلت إلى النتائج التالية:

- يمثل الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية خاصة، لدوره في توفير التمويل اللازم، وتعزيز توظيف العمالة، وإتاحة الفرصة أمام هذه المشروعات للاندماج في الاقتصاد الرسمي.
- من شأن الشمول المالي دعم الاستقرار المالي، لأنه يسمح للبنوك بتنويع حافظاتها الائتمانية، بما يؤدي إلى توزيع المخاطر وتفادي تركزها في أوقات الازمات المالية، وخلق قطاع عائلي وأعمال صغيرة أكثر قوة، وزيادة نصيب القطاع المالي الرسمي، وتغيير بنية النظام المالي ودعم كفاءته من خلال المنتجات والمعاملات التي يتم استحداثها، بما يدعم الاستقرار المالي.
- يضطلع الشمول المالي بدور مهم في تحقيق اهداف التنمية الاجتماعية والتي من أهمها الحد من الفقر والاهتمام بمحدودي الدخل، وتحقيق المساواة بين فئات المجتمع دون تمييز، فضلا عن دوره في تحقيق التمكين الاقتصاد للمرأة.

وبعد أن تناولت الدراسة توضيح ماهية الشمول المالي وأهميته عالميا، والتأكد من دوره في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، يثور تساؤل عن واقع الشمول المالي في مصر، وبصيغة أخري "ماهي الحالة الراهنة للشمول المالي في مصر، وما هي السياسات التي تتبناها الحكومة المصرية لكي تساعد على تحسين الشمول المالي ومواجهة التحديات، وتعزيز الاستفادة من الفرص المتاحة؟ "، الإجابة عن هذا التساؤل هو ما تسعي اليه الدراسة في مبحثها الثالث والأخير.

المبحث الثالث

واقع الشمول المالي في مصر وسبل تعزيزه

تمهيد وتقسيم

تستهدف الدراسة في هذا المبحث الإجابة عن واحد من أهم التساؤلات التي تطرحها إشكاليتها الرئيسية فيما يتعلق بواقع الشمول المالي في الاقتصاد المصري، والذي تم صياغته على النحو التالي "ما هي الحالة الراهنة لتطبيق الشمول المالي في مصر؟، وما هي السياسات التي تتبناها الحكومة المصرية لتساعد على تحسين الشمول المالي ومواجهة التحديات، وتعزيز الاستفادة من الفرص المتاحة؟ الإجابة عن هذا التساؤل تستوجب منا استعراض وتحليل أهم المؤشرات العالمية والوطنية عن الشمول المالي في مصر، والوقوف على أهم التحديات التي تحول دون وصول الخدمات المصرفية للأفراد، وكذلك الدور الذي تقوم به المؤسسات والهيئات المعنية بالشمول المالي للقضاء على هذه التحديات أو الحد منها، وأخيراً سبل الاستفادة من الفرص المتاحة لتعزيز الشمول المالي لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠، وفي سبيل تحقيق ما تسعى إليه الدراسة في هذا المبحث، رأينا تناوله في مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: واقع الشمول المالي في مصر

المطلب الثاني: تحديات الشمول المالي في مصر وسبل تعزيزه

المطلب الأول
واقع الشمول المالي في مصر

للتعرف على واقع الشمول المالي في مصر ينبغي التعرف على هيكل ومكونات السوق المالي، وذلك من خلال تناولنا لأهم الهيئات والمؤسسات المعنية بتطبيق الشمول المالي، ثم التعرف على أهم الخدمات المالية المقدمة، وأخيرا مؤشرات الشمول المالي في مصر، وهو ما نستعرضه فيما يلي:

أولا: هيكل السوق المالي في مصر:

يمكن التعرف على هيكل السوق المالي في مصر من خلال تناولنا للهيئات والمؤسسات المعنية بتطبيق الشمول المالي، حيث ينقسم النظام المالي في مصر إلى قطاعين أحدهما مصرفي والآخر غير مصرفي، ويضطلع كل منهما بتقديم الخدمات المالية.

* القطاع المالي المصرفي:

يتكون القطاع المصرفي من البنك المركزي [١] وجميع المؤسسات المصرفية التجارية والمتخصصة، ويتميز بالتنوع حيث يشمل البنوك التقليدية والإسلامية، وللتوسع في تقديم الخدمات المالية وإتاحة النفاذ اليها، وللاستفادة من التكنولوجيا المالية قامت المؤسسات المصرفية بإنشاء فروع إلكترونية، وتقديم خدمات مصرفية متعددة ومتنوعة بالاعتماد على البنية التحتية لنظم الدفع الالكتروني، والتوسع في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، إدراكا منها لأهميتها ودورها الحيوي في التنمية الاقتصادية، وخفض معدلات البطالة.[٢]

قد بلغت محفظة القروض نحو ١٠,٨١٥ مليار جنيه في عام ٢٠١٨، يتجه النصيب الأكبر منها نحو تمويل المؤسسات بنحو ٧٣ %، في حين بلغ نصيب محفظة القروض الاستهلاكية ١٥%، ومحفظة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر نحو١٢%، تتوزع بين المشروعات الصغيرة بنسبة ٤٧,٣% والمتوسطة بنسبة ٤٦,٦% والمتناهية الصغر بنسبة ٦,١% وبلغ إجمالي عدد العملاء نحو ٥٦٦ ألف في نهاية يونية ٢٠١٩، وتركزت معظم هذه الزيادة في القطاع الخدمي بنحو ٦٢,٢ مليار جنيه يليه القطاع الصناعي بنحو ٤٣,١ مليار جنيه.[٣]

تشير هذه الإحصاءات إلى أن معظم الائتمان المقدم من القطاع المصرفي يتم توجيهه إلى الهيئات الحكومية مثل وزارات الكهرباء والطاقة والمالية والذي بلغ نحو ٧٣% من حجم محفظة القروض، في حين توجه نسبة ٢٧% من الائتمان إلى القطاع الخاص، هذه النسبة لا يتجاوز نصيب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر منها ١٢% من إجمالي حجم الائتمان

١- والبنك المركزي المصري عضو التحالف الدولي للشمول المالي *Alliance for Financial Inclusion* (AFI)، وعضو بفريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية، وهو معني بصياغة استراتيجيات الشمول المالي، والاطلاع على أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

٢- شهد القطاع المصرفي في مصر خطط إصلاح مختلفة نفذها البنك المركزي منذ عام ٢٠٠٣ حيث خضع العديد من البنوك لعمليات الدمج والاستحواذ، التي انخفض فيها عدد البنوك المرخصة من ٥٢ بنكا عام ٢٠٠٥ إلى ٣٨ بنكا مع أكثر من ٣٨٠٠ فرع بحلول نهاية عام ٢٠١٥، كما حدث تطور في الخدمات المالية الالكترونية منها (الخدمات البنكية عبر التليفون وشبكة الانترنت، والتليفون المحمول، وكذلك التطور في أدوات الدفع الالكتروني من ذلك (بطاقات الائتمان ، بطاقات الخصم ، البطاقات الذكية ، ماكينات الصراف الالي ، وتحويل الاموال الالكتروني عند نقاط البيع).

- رشا فؤاد عبد الرحمن، إعادة هيكلة وتطوير الجهاز المصرفي وتأثيره على الأداء البنكي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١١، ص ٤-٨.

٣- تقرير الإستقرار المالي في مصر ٢٠١٨، المرجع السابق ص ١٦.

المالي في مصر، وهي نسبة قليلة جدا لا تتناسب مع حجم وأهمية هذه المشروعات في الاقتصاد المصري، وهو ما يمثل تحديا أمام تحقيق الشمول المالي، نتعرض له عند تناولنا لتحديات الشمول المالي في مصر.

*القطاع المالي غير المصرفي:

يقوم القطاع المالي غير المصرفي في أداء دوره الهام في الوساطة المالية وتقديم الخدمات المالية المتنوعة، وتوفير التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية المختلفة، بما يعزز الشمول المالي ويدعم الاستقرار المالي، وتتمثل وحدات القطاع المالي غير المصرفي بصفة أساسية في (قطاع التأمين– قطاع سوق المال – صناديق الاستثمار – شركات الوساطة في الأوراق المالية – شركات وجهات التمويل غير المصرفية – شركات الصرافة– قطاع البريد)، وتتولى الهيئة العامة للرقابة المالية سلطة الإشراف على كافة قطاعات الأنشطة المالية غير المصرفية. [١]

وقد بلغ إجمالي أصول القطاع المالي غير المصرفي نحو ٥٦٧,٩ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ بما يمثل ١٠,٢% من إجمالي أصول النظام المالي، ونحو ١٢,٨ من الناتج المحلي الإجمالي، وتستحوذ أصول كل من قطاعي البريد وشركات التأمين على النصيب الأكبر من القطاع المالي غير المصرفي ٤٢,٩%، ١٩,٨ %على الترتيب، وحول القطاع المالي غير المصرفي يمكن ابداء الملاحظات الاتية:

- إن الخدمات المالية غير المصرفية تعتبر في مرحلة التطوير، حيث تمتلك مصر بورصة واحدة لها مؤشر للشركات الكبرى (EGX 30)، ومؤشر آخر للشركات الصغيرة والمتوسطة يدعى النيل (Index) الذي شهد نموًا تدريجيًا من حيث الشركات المدرجة منذ إنشائه.
- يبلغ عدد شركات التأمين في مصر نحو ٣٠ شركة؛ إلا أن عدد مستخدمي التأمين لا يتجاوز ١% فقط من السكان.
- تقدر وكالات التمويل الأصغر بحوالي ٤٥٠ مؤسسة تشمل البنوك والبنوك الخاصة والمنظمات غير الحكومية التي تقدم قروضًا مخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- يضم القطاع المالي غير المصرفي شركات جديدة لمؤسسات التمويل الأصغر التي انضمت إلى أعمال التمويل الأصغر مؤخرًا مثل (أمان، تساهيل، تنمية، ريفي، مشروعي)، والتي تم تأسيسها بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٨.

---

[١]– يتضمن قطاع التأمين (شركات التأمين، صناديق التأمين الخاصة، صناديق التأمين الحكومية) ، ويتضمن التمويل العقاري (التمويل متناهي الصغر، التأجير التمويلي، التخصيم، والتوريق) وتم إضافة نشاط شركات الصرافة ضمن القطاع المالي غير المصرفي.

– هناك مؤسسات مالية أخرى ذات طبيعة خاصة كهيئات مملوكة للدولة مثل البنك المصري الزراعي، والمكتب الوطني للبريد المصري، ووكالة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: الوضع الراهن للشمول المالي في مصر:

في تقرير أولي عن الشمول المالي في مصر قام بإعداده البنك المركزي بالتعاون مع الأطراف المعنية بتطبيق الشمول المالي عام ٢٠١٧، أسفرت النتائج عن أن نحو نصف المواطنين يستخدمون بصورة أو بأخرى أحد الخدمات المالية، واحتفاظ ٣٢% من البالغين (فوق ٢١ عاما) بحسابات في البنوك أو مكاتب البريد المصري، وقد لوحظ أن نسبة استخدام الرجال للخدمات المالية أكبر مقارنة بالنساء، حيث تقل نسبة النساء اللاتي يحتفظن بحسابات بمقدار ١٠% في المتوسط عن الرجال. (١)

ويشير التقرير الدولي لمؤسسة *FINDX* التابعة للبنك الدولي عن مستوي الشمول المالي في مصر إلى ارتفاع عدد من يمتلكون حسابات من الراشدين في مصر إلى ٣٣% في عام ٢٠١٧ مقارنة بنسبة ١٤% عام ٢٠١٤، إلا أن نسبة الفجوة بين النساء والرجال في استخدام الخدمات المالية زادت من ١٠% إلى ١٢% عن ذات الفترة [٢]، كما يشير مؤشر التكنولوجيا المالية «*global Fintech index city ranking*» عام ٢٠١٩ الي ان مصر قد احتلت المركز ال ٦٠ عالميا من بين ٦٥ دولة، ويعتمد في هذا التصنيف على عدة معايير منها مستوى تأمين المعاملات الرقمية وإدارة الثروات وحلول البنوك، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في منظومة إدارة المدفوعات ومنها العملات المشفرة، سرعة خدمات الإنترنت المجاني *Wi-Fi* تلك هي أهم المؤشرات التي تبين الوضع الراهن لمستوي الشمول المالي في مصر. (٣)

وتشير هذه المؤشرات رغم تواضعها إلى تحسن مستوى الشمول المالي في مصر عام ٢٠١٩؛ ورغم هذه التحسينات؛ إلا أن مصر ما زالت تعد ضمن الدول المتدنية في مستويات تطبيق الشمول المالي إذا ما قورنت بمثيلتها من الدول النامية والعربية، ويؤكد هذه الحقيقة بعض الملاحظات على واقع النظام المالي في مصر أهمها ما يلي:

أ– تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر على تنوع أنشطتها بنحو ٧٠% من حجم الأنشطة الاقتصادية في السوق المصري، ورغم اتساع أنشطتها وكبر حجمها؛ إلا أنه

---

١ – البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي في مصر ٢٠١٨، ص ٣١، متاح على الموقع الالكتروني التالي: www.cbe.org.eg.

- *Ismail، Essayed A (2017). "Measuring financial inclusion in Egypt." faculty of commerce، Alexandria University,2017,p21.*

2- *https://globalfindex.worldbank.org/*

3 - *https://findexable.com*

مازال نحو ٨٨% من هذه المشروعات تعتمد على التمويل الذاتي أو على مصادر غير رسمية، بينما يلجأ ١٢% منها فقط للتمويل الرسمي من البنوك العامة والمؤسسات المالية غير المصرفية، وتشير خريطة النفاذ إلى قنوات التمويل إلى أنه كلما كبر حجم المشروع، زادت قدرته على النفاذ للتمويل، كما تدل الإحصاءات على أن ٧٨% من المشروعات الصغيرة لم تتقدم مطلقا للحصول على قروض بنكية، وأن نسبة ٩٢% من المشروعات الصغيرة التي تقدمت للحصول على تمويل بنكي تم رفضها. [١]

ب- هناك أكثر من ١٥,٩ مليون بطاقة خصم تصدرها مكاتب البريد، ونحو ٣٢% من البالغين لديهم حساب لدى مكاتب البريد، وأن ١٠% من النساء فقط من لديهن إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية. [٢]

ج-على الرغم من أن الموظفين العموميين وكذلك المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية يتلقون رواتبهم أو مزاياهم من خلال البطاقات المصرفية، إلا أنه لا يزال هناك استخدام سلبي للخدمات المالية ويميل نحو النقد والمعاملات غير الرسمية.

بعد هذا العرض لهيكل السوق المالي في مصر، ومعرفة حقيقة الوضع الراهن لمستوي الشمول المالي، ورغم التطور الذي لحق به خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٧، وانتقال النسبة من ١٤% إلى ٣٣%، فلا يزال يفتقر إلى وجود المقومات الأساسية التي تمكن من زيادة فرص النفاذ للخدمات المالية، ويعزى ذلك إلى مجموعة من التحديات نتناولها في المطلب القادم.

---

١ - إحصاءات البنك المركزي المصري ٢٠١٧.

- وانظر أيضا، تقرير البنك الدولي عن مناخ الاستثمار في مصر ٢٠١٤.

٢ - تقدم هيئة البريد العديد من الخدمات المالية للأفراد منها فتح حساب جاري، حساب توفير، خدمة تحويل الراتب، بطاقات الخصم مسبقة الدفع ،والتي تقبل التعامل مع جميع ماكينات الصراف الآلي ونقاط البيع التي تحمل شعار فيزا وماستركارد وكذلك التسوق عبر الإنترنت، ومن خلال بطاقات الخصم من البريد المصري يمكن للعميل السحب النقدي داخل مصر وخارجها، وكذلك الشراء محليا وخارجيا، وأيضا الاستعلام عن الرصيد، وإصدار كشف حساب مصغر، وتتاح خدمة الدعم الفني على مدار ٢٤ ساعة يوميا، ومتاح سحب نقدي يومي بحد أقصى ٤ آلاف جنيه، ويدفع العميل ١٥ جنيها كرسوم سنوية للبطاقة. متاح على الموقع الالكتروني http://www.mcit.gov.eg/Ar

المطلب الثاني
تحديات الشمول المالي في مصر وسبل تعزيزه

إن الوضع الراهن لمستوي الشمول المالي في مصر كما بينته الدراسة يشير إلى وجود استبعاد قصري لنحو ٦٧% من البالغين، معظمهم من النساء بنسبة تصل إلى نحو ٩٠% من البالغات منهن، لا يتمكن من الوصول أو استخدام الخدمات المالية، ويعزى ذلك إلى وجود كثير من التحديات والعقبات أمام إتاحة واستخدام الخدمات المالية الرسمية، بما يستدعي من المؤسسات المعنية بتطبيق الشمول المالي بذل مزيد من الجهود، للحد من العقبات والتحديات التي تحول دون وصول الخدمات المالية إلى الفقراء ومحدودي الدخل والنساء المستبعدين ماليا، وتعزيز الاستفادة من الفرص المتاحة لتعميم الشمول المالي، وهذا ما سنعرض له في المطلب التالي.

أولا: تحديات تطبيق الشمول المالي في مصر:

من واقع قراءة الوضع الراهن للشمول المالي، وما تشير إليه البيانات عن مستوي الشمول المالي في مصر، يمكن تحديد عدة عوامل مؤثرة على تحقيق الشمول المالي، وتحول دون حصول الأفراد والشركات على الخدمات المالية، بعضها يتعلق بجانب عرض الخدمات المالية (مقدم الخدمة)، والبعض الآخر منها يتعلق بجانب الطلب على الخدمات المالية (الأفراد والشركات)، نتناولها على النحو التالي:

١- تحديات ترتبط بجانب العرض المالي:

تتمثل هذه التحديات في الحواجز التي تواجه الوسطاء الماليين عند تقديم خدماتهم المالية والوصول بها إلى مختلف المستفيدين بطريقة مثالية، وتتمثل هذه التحديات فيما يلي:

أ- تحدي الوصول إلى الخدمات المالية، تتحدد قدرة المؤسسات المالية على تقديم الخدمات للأفراد والشركات بدرجة تطور القطاع المالي، وهيكل السوق المالي، والإطار التنظيمي والقانوني، ويمكن إبداء الملاحظات التالية على أداء السوق المالي في مصر:

- تمثل القيود التنظيمية المرتبطة بفتح الحسابات عائقا رئيسيا أمام وصول الأفراد للخدمات المالية منها (الحد الأدنى لفتح الحساب، تطبيق مبدأ اعرف عميلك).
- تشكل القيود القانونية تحدياً آخر أمام وصول الخدمات المالية، من ذلك غياب تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهية الصغر، حيث تسجل كمنظمات غير حكومية، وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي وإشرافي على تنظيم التمويل الأصغر.

– تفضيل البنوك التعامل مع كبار المستثمرين، والاستثمار في أدوات الدين الحكومي مثل أذون الخزانة، بنسبة تصل إلى ٥٥% من حجم الودائع المتاحة، ومزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الاقتراض من البنوك. [١]

هذه العوامل أدت إلى انخفاض نسبة الائتمان الممنوح للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، والتي لم تتجاوز ٦% من حجم الائتمان المصرفي في القطاع المالي، وتقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر وتقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة، على نحو دفع هذه المشروعات للاعتماد على التمويل غير الرسمي. [٢]

ب– **تحدي توفير الخدمات المالية:** ويرتبط هذا التحدي بالتوزيع الجغرافي للمؤسسات المالية خاصة المصرفية، التي يبلغ مجموع عدد فروعها ٣٨٠٠، إلا أنها تتركز في المدن الرئيسة، دون الوصول إلى القري والمناطق النائية باستثناء البنوك الزراعية المنتشرة في الريف المصري، وهو ما يحرم سكان هذه المناطق من الخدمات المالية.

ج– **تحدي البنية التحتية:** يشير هذا التحدي إلى عدم تطور البنية التحتية للقطاع المالي في مصر بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل، بالرغم من التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاع المالي في السنوات الأخيرة، فلا يزال كثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية التي تمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل، وتتمثل تحديات البنية التحتية فيما يلي:

– عدم وجود نظام كفء للاستعلام الائتماني والإقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين.

---

[١]– ومع إلحاح العديد من المنظمات الدولية لتمويل المشروعات متناهية الصغر، عملت البنوك المصرية في تمويل هذه المشروعات ولكن من خلال التمويل عبر المنح من المنظمات الدولية، من ذلك (مشروع البنك الدولي لتعزيز قدرة الأعمال الصغرى والصغيرة على الحصول على التمويل) وكان دور البنوك مجرد وسيط تمويلي بين تلك المنظمات والجمعيات المعنية بتمويل المشروعات متناهية الصغر، وبذلك يضاف عبء جديد للتمويل يتمثل في عمولة تحصل عليها البنوك، وعمولة أخرى تحصل عليها الجمعيات، علي نحو يؤدي الي رفع سعر الفائدة لأصحاب المشروعات متناهية الصغر، لنفس معدلات سعر الفائدة للاقتراض من البنوك التجارية، رغم أن المنظمات الأجنبية قدمت هذه القروض بسعر فائدة لا يزيد عن ٤%.

انظر: عقون عبد الله، وآخرون، "الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول"، تجارب بعض البلدان العربية" الملتقى الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة، يومي ٢٧ –٢٨ نوفمبر ٢٠١٨، ص١٥.

[2]- *Nasr, E., Helmy, M., & Ali, M. (2018). Financial Inclusion through Digital Financial Services and Fintech: the case of Egypt (Rep.). Alliance for Financial Inclusion (AFI), p.11.*

- انخفاض أصول القطاع المالي غير المصرفي، والتي لم تتجاوز مليار جنيه بما يمثل ١٠,٢% من إجمالي أصول النظام المالي وفق بيانات عام ٢٠١٨، مما أدي إلى بطء تطورها، وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدي وصناديق الاستثمار، وتزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الأجل لا تكون ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات.
- نقص وضعف شبكات الإنترنت والهاتف المحمول التي تعوق نمو استخدام قنوات الدفع الرقمية مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والمحافظ الإلكترونية.

٢- تحديات ترتبط بجانب الطلب المالي:

تتمثل التحديات المرتبطة بجانب الطلب المالي على الخدمات المالية في العوامل المتعلقة بقدرة الأفراد والشركات على الاستفادة من الخدمات المالية المتاحة، وميولهم نحو الاستفادة منها، وذلك على النحو التالي:

أ- **العجز المالي لدي الأفراد:** ويعزى ذلك إلى وجود نسبة كبيرة من الأفراد من الفقراء وذوي الدخل المحدود، بما لا يمكنهم من تحمل تكاليف الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية بسبب ارتفاع تكلفة فتح الحساب المصرفي، وعدم وجود سجل ائتماني، أو لعدم وجود ضمانات كافية، وكلها أمور تشكل عائقًا رئيساً أمام وصول الأفراد للخدمات المالية. [١]

ب- **ميل الافراد نحو استخدام المعاملات النقدية:** بسبب وجود موروث ثقافي لدي الأفراد يجعلهم يفضلون المعاملات النقدية القائمة، وهو تحدي مرتبط بانخفاض مستوي الثقافة المالية لدي الأفراد خاصة النساء، فضلا عن أن معظم المشروعات تعمل في القطاع غير الرسمي، وتفضل البعد عن الخدمات المالية المصرفية لتجنب دفع الضرائب. [٢]

ثانيا: سبل تعزيز الشمول المالي في مصر:

إن التحديات الرئيسة التي تقف حائلا دون تحقيق الشمول المالي في مصر، سواء ارتبطت بجانب العرض أم الطلب، تحمل في طياتها السبل الممكنة لتعزيز الشمول المالي، وتعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة في القطاع المالي للانتقال إلى مستويات أعلي من الشمول المالي،

---

[١] - وفق احصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر، ارتفاع معدلات الفقر في البلاد لتصل إلى ٣٢,٥ في المئة من عدد السكان، بنهاية العام المالي ٢٠١٧/ ٢٠١٨، وتصل هذه النسبة الي ٦٦,٧ في محافظات جنوب مصر، فضلا عن ارتفاع هذه النسب في قري الصعيد لتصل الي نحو ٨٠%.

- انظر: تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عن الفقر في مصر، يوليو ٢٠١٩.

[2] - *Gueguen، C. (2018). Financial Inclusion and Financial Literacy (Rep.). Arab Women Enterprise Fund (AWEF).p, 7.*

ومن أهم هذه السبل استخدام التكنولوجيا الجديدة، وتقديم خدمات مالية جديدة ومتنوعة لتعزيز عرض الخدمات المالية وإتاحتها للشركات والأفراد دون تمييز، وتحسين القدرة المالية للمستفيدين من هذه الخدمات، والنهوض بمستوى إلمامهم بالشأن المالي، ويظل توسيع نطاق الخدمات المالية التقليدية وتوفيرها، أمراً مهمًا بالنظر إلى حجم القروض التي لا تزال تقدم عن طريق الخدمات المصرفية التقليدية.

ولتعزيز الشمول المالي في مصر، جاءت جهود البنك المركزي المصري تماشياً مع استراتيجية الدولة في "رؤية مصر ٢٠٣٠" لتحقيق التنمية المستدامة، تمثلت تلك الجهود في المبادرات التي أطلقها البنك المركزي منذ عام ٢٠١٦، واستهدفت إتاحة التمويل اللازم للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وإدماج المواطنين بالنظام المالي الرسمي، والتثقيف المالي، ودعم المنصة الالكترونية، وتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة، واعتمدت مبادرة البنك المركزي لتحقيق الشمول المالي في مصر على عدة محاور رئيسة، نتناولها فيما يلي وفق ما جاء بتقرير الاستقرار المالي في مصر ٢٠١٨. [١]

١- **قياس الشمول المالي:** في سبيل إدخال المزيد من فئات المجتمع للنظام المالي الرسمي بادر البنك المركزي المصري بإنشاء قاعدة بيانات على المستوى المحلي لقياس مدي حصول المصريين على الخدمات المالية واستخدامهم لتلك الخدمات ومدى جودتها وذلك على جانبي العرض والطلب.

ففي جانب العرض: قام البنك المركزي في عام ٢٠١٨ بإنشاء قاعدة بيانات على جانب المعروض من الخدمات المالية، ويتم حاليا تجميع تلك البيانات من البنوك والبريد كمرحلة أولى على أن تشمل قاعدة البيانات في مراحل لاحقة كافة البيانات من مختلف مقدمي الخدمات المالية، وجدير بالذكر أنه تم الاعتماد على الرقم القومي كرقم موحد لقياس عدد المواطنين المستفيدين من الخدمات المالية علما بأن تلك البيانات يتم تحليلها حسب النوع والمكان الجغرافي، ويتم تحديثها دوريا.

وفي جانب الطلب: قام البنك بإعداد دراسة ميدانية للوقوف على الخدمات المالية المستخدمة من قبل المؤسسات المالية للأفراد والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (القطاع الرسمي وغير الرسمي) ، وذلك بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وأحد بيوت الخبرة الدولية في مجال الشمول المالي، ومن المقرر الانتهاء من الدراسة بنهاية عام ٢٠٢٠، وقد أسفرت

[١]- تقرير البنك المركزي المصري عن الاستقرار المالي ٢٠١٨، القسم الثالث " الشمول المالي والبنية المالية التحتية، ص ٣١-٤٠.

نتائج هذا التقرير كما ذكرنا سلفا عن ارتفاع نسبة الشمول المالي في السكان البالغين من ١٤% عام ٢٠١٤ إلى ٣٣% عام ٢٠١٧، وأن نسبة النساء اللاتي يحتفظن بحسابات مصرفية تصل إلى ١٠% مقارنة بالرجال، وهو ما يُعد مؤشرا إيجابيا شهد به وأكدته كثير من المؤسسات الدولية.

٢- **اتاحة التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر:** لمواجهة عوامل الإقصاء المالي المرتبطة بجانب العرض، ولأهمية إتاحة الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في النشاط الاقتصادي، ولأن هناك نحو ٨٨% منها تعتمد اعتمادًا كبيرًا على مصادر التمويل غير الرسمية، فقد أطلق البنك المركزي مبادرة تستهدف اتاحة التمويل لهذه المشروعات من أهم ملامحها: [١]

- إلزام البنوك بزيادة حجم الائتمان الموجه لتلك الشركات ليصل إلى ٢٠% من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية لكل بنك بحلول عام ٢٠٢٠، بما ينعكس إيجابياً على نشاط التمويل متناهي الصغر.
- السماح للبنوك بخصم كامل قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية المباشر الممنوحة بالجنيه المصري للشركات والمنشآت الصغيرة من نسبة الاحتياطي البالغة ١٤ ٪ على ألا يتعدى سعر الإقراض لتلك الشركات والمنشآت نسبة ٥ % عائداً بسيطاً متناقصاً مع إعطاء العناية للقطاعات الاقتصادية الهامة ذات الكثافة العمالية، وصاحبة الأفكار المبتكرة والمشروعات التي تستهدف التصدير.
- السماح للبنوك بتمويل الجمعيات التعاونية – سواء تلك الخاصة بالمزارعين أم الجمعيات المنشأة بغرض التحول لطرق الري الحديثة، ومنح تسهيلات ائتمانية للشركات المتوسطة العاملة في مجالات الصناعة والزراعة والطاقة الجديدة والمتجددة. [٢]
- وضع القواعد المنظمة لخدمات الدفع باستخدام البطاقات المدفوعة مقدما في يونيو ٢٠١٩ والتي سمحت للبنوك بالاستعانة بالجمعيات –والشركات المرخص لها بممارسة التمويل متناهي الصغر كمقدم خدمة للتعرف على هوية العملاء، والتحقق منها واعتبارها وكلاء للبنوك في

---

[١]- يسر برنيه، وآخرون، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، مرجع سابق، ص ١٤٠.

[٢] – أطلق البنك المركزي عام ٢٠١٦مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشريحة ٢٠٠ مليار جنيه بفائدة ٥% متناقصة للمشروعات الصغيرة، وبفائدة ٧% متناقصة للمشروعات المتوسطة لتمويل القطاع الزراعي والصناعي، وبفائدة ١٢% متناقصة لتمويل المشروعات المتوسطة لتمويل رأس المال العامل للمشروعات الصناعية والزراعية والطاقة المتجددة، وبلغت التمويلات التي تم ضخها تحت مبادرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك أكثر من ٥٥ مليار جنيه حتى نهاية سبتمبر ٢٠١٧.

استخراج تلك البطاقات للعملاء، بما يسهم في زيادة استخدام وسائل الدفع غير النقدي في إتمام المعاملات المالية بشركات وجمعيات التمويل متناهي الصغر. [١]

- تهيئة بيئة الأعمال للحصول على التمويل، فقد قام البنك لمركزي بالتنسيق مع كثير من الجهات باتخاذ مجموعة من الإجراءات لتذليل العقبات أمام أصحاب المشروعات، وتهيئة بيئة الأعمال منها، ضمان ودعم مخاطر الائتمان المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومبادرة رواد النيل لدعم ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة.
- توحيد قاعدة البيانات بين البنوك وجهاز تنمية المشروعات، للاستفادة من الخدمات المقدمة من المنصة وربطها بالخدمات المقدمة من مراكز تطوير الأعمال.

٣-إدماج المواطنين بالنظام المالي الرسمي بتكلفة معقولة وبطريقة عادلة: نظراً لعزوف بعض الأفراد اختيارياً عن الخدمات المالية لميلهم نحو التعاملات النقدية والمعاملات غير الرسمية، وأن بعض ممن لهم حسابات مصرفية يكتفوا باعتبارها أداة لتلقي القروض الاستهلاكية، فقد أطلق البنك المركزي مبادرة لإدماج المواطنين في النظام المالي الرسمي بتكلفة معقولة وعادلة، من أهم محاور هذه المبادرة ما يلي:

- إتاحة التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل بأسعار عائد مخفضة، وقد بلغت قيمته نحو ٢٠,٧ مليار جنيه استفاد منها ٢١٣ ألف مواطن حتى مارس ٢٠١٩. [٢]
- تشجيع عدد من البنوك والجهات الاعتبارية على إصدار شهادات أمان لصالح الأفراد الطبيعيين، بحيث تكون تلك الشهادات مصاحبة للتأمين على الأفراد، اعتبارا من مارس ٢٠١٨، حيث وصل قيمة المُنفذ منها نحو ٨٠٠,٢ مليون جنيه لعدد نحو ٨١٩,٧ ألف عميل حتى مايو ٢٠١٩.

---

١ - تم توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة القومية للبريد وبنك مصر وشركة فيزا العالمية يقضي هذا الاتفاق الذي وقع في ٢٩ أغسطس ٢٠١٧، بتعاون بنك مصر وهيئة البريد في توسيع رقعة قبول المدفوعات الإلكترونية وتمكين التجار في محافظات مصر وعبر البريد المصري من قبول المدفوعات بسهولة ويسر للمواطنين لقضاء احتياجاتهم المختلفة باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني.

٢- أطلق البنك المركزي المصري منذ ٢٠١٤، مبادرة التمويل العقاري بأسعار مخفضة للبنوك لتقوم بإعادة إقراضها لمحدودي ومتوسطي الدخل بسعر عائد متناقص بمشروعات الإسكان بالمجتمعات العمرانية، بالحصول على القرض بفائدة بسيطة بعد تخفيض نسبة الفائدة لتتراوح بين ٥% إلى ٧% لمحدودي الدخل حسب دخل الفرد، و٨% لمتوسطي الدخل و١٠,٥% لفوق متوسطي الدخل بشرط ألا يتجاوز سعر الوحدة ٩٥٠ ألف جنيه، متاح على الموقع الرسمي للاتحاد المصري للتمويل العقاري https://emfederation.com

- زيادة عدد الفروع ونقاط البيع، خاصة في الريف والمناطق النائية، حيث يعتبر الانتشار الجيد والتوزيع الجغرافي للفروع وأجهزة الصراف الآلي الخاصة بالبنوك من العوامل الرئيسة لوصول الخدمات المالية إلى أكبر عدد ممكن من المواطنين، وقد شهدت نقاط البيع وأجهزة الصراف الآلي وعدداً من الفروع تطوراً ملحوظاً خلال الفترة من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٨.

٤- **الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة:** لتحسين البنية التحتية للشمول المالي، ولإتاحة الخدمات المالية للمواطنين والشركات بسهولة ويسر، وللاستفادة من التقنيات المالية الحديثة، فقد أولي البنك المركزي أهمية قصوى لملف نظم الدفع والخدمات المصرفة الرقمية، ذلك عملا على دعم وسائل الدفع الالكتروني، بالإضافة إلى تطوير عدد من المنتجات المصرفية التي تعتمد على وصول الخدمات المصرفية عن طريق استخدام التقنيات الحديثة من ذلك ما يلي:

- منظومة الدفع الوطنية "ميزة": أطلقت هذه المنظومة عام ٢٠١٨، وهي شبكة دفع محلية هدفها الرئيسي تخفيض تكلفة الخدمات المصرفية على المواطنين والتجار والبنوك، وتوفير أدوات الدفع المصرفية، ويتم الحصول عليها من منافذ مقدمي خدمات الدفع، ويتم تغذيتها بالأموال من خلال البنوك أو مقدمي الخدمات المعتمدين أو أجهزة الصراف الآلي.
- تقديم الخدمات باستخدام الهاتف المحمول: قام البنك المركزي بإصدار القواعد الجديدة المنظمة لخدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول، بالتنسيق مع وحدة مكافحة غسيل الأموال، لتقديم العناية للعملاء، وتمثل تلك الخدمة خطوة إيجابية نحو التوسع في استخدام خدمات الدفع الالكتروني باستخدام الهاتف المحمول، من هذه الخدمات:[١]
- صرف المرتبات آلياً: تساعد هذه الخدمة على تحقيق أهداف الشمول المالي في مصر، والتحول إلى اقتصاد اقل اعتمادا على النقد، ويتم تطبيقها على قطاع كبير من العاملين بالدولة في القطاع الحكومي والخاص بهدف الحصول على رواتبهم باستخدام القنوات الرقمية. [٢]

---

[١]- اتحاد الصناعات المصرية واتحاد بنوك مصر، مشروع التحول الي الاقتصاد الرقمي في مصر، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، فبراير ٢٠١٦، ص ٧.

[٢]- في سبيل تطوير نظم الدفع الالكتروني، صدق البرلمان في مارس ٢٠١٩ على قانون "المدفوعات غير النقدية" الذي يهدف إلى تقليل حجم المعاملات النقدية، يهدف القانون الجديد الي زيادة المعاملات غير النقدية للمدفوعات الكبرى مثل الضرائب والجمارك والتبرعات والرواتب وجميع المدفوعات العامة والمدفوعات الحكومية، كما تم انشاء المجلس القومي للمدفوعات بموجب القرار الجمهوري رقم ٨٩ لسنة ٢٠١٧، برئاسة رئيس الجمهورية ويختص المجلس بخفض "استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي ودعم وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الالكترونية في الدفع بديلا عنه، وتطوير نظم الدفع القومية بهدف دمج أكبر عدد من المواطنين في النظام المصرفي وضم القطاع الغير رسمي إلى القطاع الرسمي:

- اســـتقبال التحويلات من الخارج: تتيح هذه الخدمة لمشـــتركي نظام الدفع عن طريق الهاتف المحمول اســتقبال التحويلات الواردة إليهم من الخارج مباشــرة بما يعادل قيمتها المحلية، وهذه الخدمة توفر كثيراً من الوقت والجهد والمال مقارنة بالطرق التقليدية، كما أتاحت للمشـــتركين خدمة التحويل بين محافظ الهواتف بغض النظر عن البنك التابع له حســاب المحفظة، وهو ما يعد من أهم مميزات حساب محفظة الهاتف المحمول. [١]
- دعم المنصــة الالكترونية للمشــروعات لإتاحة كافة المعلومات والخدمات والمبادرات المقدمة من الجهات والمؤسـسـات الحكومية والجمعيات الأهلية والقطاع الخاص إلى أصـحاب المشـروعات الصــغيرة ورواد الأعمال والشــركات الناشــئة، وقد اســتخدمت كثير من البنوك المنصــة لعرض خدماتها.
- إنشـــاء نظام آلي لمراكز تطوير الأعمال، وهو نظام آلي موحد لجميع مراكز تطوير الأعمال متصــل بالمنصــة القومية للمشــروعات متناهية الصــغر والصــغيرة والمتوســطة، لتوحيد قاعدة البيانات بين البنوك وجهاز تنمية المشــروعات، وللاســتفادة من الخدمات المقدمة من المنصــة وربطها بالخدمات المقدمة من مراكز تطوير الأعمال، ويمكن من خلال النظام اســـتخراج كافة التقارير التحليلية الخاصــة بالخدمات غير المالية على المســتوى الكلى وعلى مســتوى كل فرع (عدد العملاء، الخدمات المقدمة وتركزها، وكذلك عدد الاناث والذكور). [٢]

ومما لا شك فيه أن تمكين التكنولوجيات الجديدة وإدخال عناصر التحول الرقمي في منظومة العمل المصـــرفي والمالي لتحســـين البنية التحتية للقطاع المالي، ســـوف يعزز من فرص إتاحة الخدمات المالية وبتكلفة أقل، بالإضافة إلى تعزيز المنافسة بين مقدمي الخدمة وتوفير سوق تنافسي لضــمان بيئة تحقق تكافؤ الفرص، كما يســهم التحول الرقمي ودعم التكنولوجيا المالية في تمكين

– المركز المصــري للفكر والدراســات الاســتراتيجية "الشــمول المالي والتحول الى الاقتصــاد الرقمي"، اكتوبر ٢٠١٩، متاح على الموقع الالكتروني التالي https://marsad.ecsstudies.com/2019/10/20.

[١]– قدم البنك المركزي المصـــري بالتعاون مع شـــركة بنوك مصـــر تطبيق "تحويل" للهاتف المحمول والذي يمنح المستخدمين المرونة في تحويل الأموال المقدمة مباشرة من خلال البنوك لضمان مرونة قنوات الدفع الإلكترونية ضد أي هجمات إلكترونية أو احتيالية. **انظر**:

- *Nasr, E., Helmy, M., & Ali, M. (2018). Financial Inclusion through Digital Financial Services and Fintech: the case of Egypt (Rep.). Alliance for Financial Inclusion (AFI), p.12.*

[٢]– نانسي البنا، نحو التحول للاقتصاد الرقمي، الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك الى مصر، ابريل ٢٠١٨، ص ٥. متاح على الموق الالكتروني *http://www.sis.gov.eg*.

الأسواق النامية من الاستفادة من المسارات الجديدة الواعدة للتنمية الاقتصادية والمالية بهدف تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠.

٥- **التمكين الاقتصادي للمرأة:** في سبيل سد فجوة الشمول المالي بين الجنسين في مصر، قام البنك المركزي بتمكين المرأة اقتصاديا وتعزيز الشمول بالنسبة لها، وفي سبيل تحقيق ذلك تم اتخاذ كثير من الإجراءات من أهمها ما يلي:

- إصدار تعليمات رقابية للقطاع المصرفي بالإقرار عن بيانات العملاء حسب النوع، اعتمادا على بطاقة الرقم القومي الخاصة بهم، وقياس التقدم المحرز في هذا الشأن.
- أطلق البنك منتجات مالية مناسبة للمرأة حيث قدم أحد البنوك منتج إقراض للمرأة يعفيها من دفع الأقساط الشهرية خلال فترة إجازة الوضع، كما وقع بنك مصر بروتوكولاً تعاونياً مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لتطوير منتجات وخدمات مالية للسيدات في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- توقيع مذكرة تفاهم بين البنك والمجلس القومي للمرأة للتعاون في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة، والتنسيق لتوفير المكاتب الخاصة بالمجلس في محافظات مصر لتقوم البنوك بعرض منتجاتهم المالية للمرأة كما يتم استخدامها أيضاً لتقديم ندوات تثقيف مالي للسيدات.
- صرف المستحقات المالية للسيدات (النفقة) من خلال الهاتف المحمول، وذلك لتقديم خدمات مصرفية للمرأة تتناسب مع احتياجاتها، بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي.

٦- **التثقيف المالي:** نظراً لأن غياب الوعي المالي يعد من أهم أسباب عزوف الأفراد والشركات عن الخدمات المالية، قام البنك المركزي باتخاذ كثير من الخطوات في إطار نشر الثقافة المالية بين الأفراد والشركات لتضمينهم في النظام منها:

- إرسال قوافل توعية من البنوك إلى المناطق الريفية والنائية لنشر الوعي بالخدمات المالية المتنوعة وفوائدها.
- تدريب المدربين للتثقيف المالي، وعمل دورات لإعدادهم لتقديم دورات في الموضوعات والمفاهيم الأساسية للتثقيف المالي (الادخار- التخطيط المالي-ريادة الأعمال).
- إعداد برامج التدريب على ريادة الأعمال، وهو برنامج مسؤول عن تخطيط وتنفيذ فاعليات تدريبية وتثقيفية في مجالات ريادة الأعمال والتثقيف المالي على مستوى الجمهورية.
- عقد دورات تدريبية بالتعاون مع الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر، والمجلس القومي بهدف نشر الثقافة المالية.

- التعاون بين البنك المركزي ووزارة الشـــباب والرياضـــة لتعزيز الثقافة المالية، من خلال مراكز الشباب، وتقديم دورات تدريبية في مجالات ريادة الأعمال ونشر الوعي المالي.
- إطلاق حملات توعية مكثفة بوسائل الإعلام حول مفهوم الشمول المالي، ونشر التثقيف المالي لطلاب بالمدارس والجامعات.

خلاصة المبحث الثالث:

تناولت الدراسة في هذ المبحث التعرف على واقع الشمول المالي في مصر، والتحديات التي تحول دون وصـول الخدمات المالية للأفراد والمشـروعات، والجهود التي تبذلها المؤسـسـات المعنية لتعزيز الشـمول المالي في مصـر، والاسـتفادة من الفرص المتاحة، ويمكن صـياغة النتائج التي توصلت إليها الدراسة في هذا المبحث على النحو التالي:

- وجود خلل في هيكل السوق المالي في مصر، بسبب سوء توزيع الخدمات المالية بين القطاعين العام والخاص، فمن ناحية نجد أن القطاع المصرفي يستحوذ على ٨٩,٨% من حجم الائتمان المالي، بينما لا يتجاوز نصيب القطاع غير المصرفي ١٠,٢%، ومن ناحية أخري نجد القطاع المصـرفي يوجه نحو ٧٣% من حجم ائتمانه للمؤسـسـات الحكومية، بينما لا يتجاوز نصـيب المشروعات الصـغيرة والمتوسطة – وهي عصـب النشـاط الاقتصـادي –من الائتمان المصـرفي ١٢%، مما دفع نحو ٨٨% من هذه المشروعات للبحث عن التمويل من مصادر غير رسمية.
- تشير المؤشرات المحلية والدولية للشمول المالي في مصر إلى تحسن مستوي الشمول المالي خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٧ وانتقال النسـبة من ١٤% إلى ٣٣% على الترتيب، مع وجود ثبات نسبي للفجوة بين النساء والرجال خلال نفس الفترة والتي لم تتجاوز ١٢%.
- رغم التحسن الذي يشـهده مستوي الشمول المالي في مصر إلا أنه مازال هناك استبعاد قصري لنحو ٦٧% من البالغين، معظمهم من النســاء بنســبة تصــل إلى نحو ٩٠% من البالغات، ويعزى ذلك إلى كثير من التحديات بعضــها يتعلق بانخفاض عرض الخدمات المالية بســبب ضــعف البنية التحتية للقطاع المالي، وانخفاض مســتوي " توفير، ووصــول" الخدمات المالية للأفراد والشركات، والبعض الأخر منها يتعلق بضعف طلب الأفراد على الخدمات المالية بسبب انخفاض الدخل أو قلة الوعي المالي.
- مازالت الفرص متاحة في القطاع المالي في مصـر للانتقال إلى مسـتويات أعلي من الشـمول المالي، من أهمها تعظيم الاســتفادة من التقنيات الحديثة لتقديم خدمات مالية متنوعة ومبتكرة لتعزيز عرضـها، وتحسين القدرة المالية للمستفيدين، من ذلك زيادة الوعي المالي، وتمكين المرأة، وتهيئة البيئة القانونية والتنظيمية لإتاحة الخدمات المالية للأفراد " خاصــــة محدودي الدخل"

والمشروعات في سهولة ويسر، وتأتي مبادرة البنك المركزي المصري لتعزيز الشمول المالي، لتتسق مع استراتيجية الدولة في تحقيق التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠ " بهدف القضاء على تحديات تحقيق الشمول المالي، وتعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة على نحو ما بينت الدراسة.

الخاتمة

تمثلت الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة في أنه بالرغم مما يشهده العالم اليوم من تطور متسارع في مجال الشمول المالي، ورغم الاهتمام العالمي بتحقيقه لأهميته في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، إلا أن الخدمات المصرفية ما زالت بعيدة عن متناول كثير من الناس، فما زال هناك نحو ١,٧ مليار بالغ بنسبة تقدر بنحو ٣٨% من إجمالي السكان البالغين على مستوى العالم لا يصلون إلى الخدمات المالية الرسمية، وان الوضع الراهن في مصر وفق مؤشرات قياس الشمول المالي الدولية والوطنية يشير إلى ارتفاع مستوي الشمول المالي إلى نحو ٣٣% عام ٢٠١٧ مقارنة بنسبة بلغت ١٤% عام ٢٠١٤، إلا أنه ورغم هذا التحسن ما زالت مصر ضمن الدول التي تحتل مرتبة متدنية في الشمول المالي، ويعزى ذلك إلى مجموعة من التحديات التنظيمية والتشريعية والثقافية تحول دون إتاحة وصول الأفراد والمشروعات للخدمات المالية.

وقد تمت صياغة إشكالية الدراسة وفق ما سبق في سؤال رئيس وهو "كيف يمكن الوصول بالخدمات المالية للمحرومين منها في كافة الشرائح والفئات داخل المجتمع، وأهمية ذلك في تحقيق التنمية المستدامة، وما دور الهيئات والمؤسسات المعنية بتحقيق الشمول المالي؟ بالتركيز على دراسة حالة الشمول المالي في مصر"، وقد تم صياغة الإشكالية على هذا النحو بغية تحقيق أهداف الدراسة، والتي تمثلت في" توضيح ماهية الشمول المالي، ومدي الاهتمام الدولي بتحقيقه لأهميته في التنمية المستدامة، والتعرف على واقع وأفاق الشمول المالي في مصر، لبيان معوقات تحقيقه، ودور الهيئات المعنية في تطبيقه لأهميته في تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة "ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠".

وللإجابة عن التساؤل الرئيس للدراسة وما ينبثق عنه من تساؤلات فرعية، وتحقيقا لأهدافها، فقد تم صياغة مجموعة من الفروض تم التحقق من صحتها في مباحث ثلاثة، توصلنا خلالها إلى مجموعة من النتائج والتوصيات تمثلت فيما يلي:

أولا: النتائج:

- إن جميع التعريفات المقدمة للشمول المالي رغم تعددها؛ إلا أنها تشير إلى معني واحد وهو توسيع نفاذ الخدمات المالية لتشمل كافة شرائح وفئات المجتمع، وأن هناك اهتماما عالميا بالشمول المالي تمثل في قيام المؤسسات والمنظمات المالية العالمية بوضع مجموعة من المبادئ والمعايير تساعد الدول في إعداد استراتيجياتها الوطنية لتحقيق الشمول المالي، فضلا عن إنشاء مجموعة من البرامج والهيئات والمؤسسات لتعزيز مستويات الشمول المالي بين الدول.

- بينت الدراسة من خلال المؤشر العالمي لقياس الشمول المالي FINDEX وجود تباين في مستويات الشمول المالي بين دول العالم المختلفة خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٧، تركزت أقصاها في دول أوروبا وأسيا تراوحت بين ٧٤%، ٩٥%، وأوسطها في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي حيث بلغت ٥٥%، في حين بلغت هذه النسب أدناها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والعالم العربي (باستثناء دول الخليج) حيث تراوحت النسبة ما بين ٢٣% ،٤٣%، ويعزى تدني مستوي الشمول المالي في هذه المناطق إلى وجود تحديات تشريعية وتنظيمية وثقافية.
- أوضحت الدراسة أن الشمول المالي يضطلع بدور مهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال أهميته بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل هذا الدور في توفير التمويل اللازم، وتعزيز توظيف العمالة، وإتاحة الفرصة أمام هذه المشروعات للاندماج في الاقتصاد الرسمي.
- كما أكدت الدراسة على دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي، لأنه يسمح للبنوك بتنويع حافظاتها الائتمانية، بما يؤدي إلى توزيع المخاطر وتفادي تركزها في أوقات الأزمات المالية، وخلق قطاع عائلي وأعمال صغيرة أكثر قوة، وزيادة نصيب القطاع المالي الرسمي، وتغيير بنية النظام المالي ودعم كفاءته من خلال المنتجات والمعاملات التي يتم استحداثها، بما يدعم الاستقرار المالي.
- يضطلع الشمول المالي بدور مهم في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والتي من أهمها الحد من الفقر والاهتمام بمحدودي الدخل، وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين فئات وشرائح المجتمع دون تمييز، فضلا عن دوره في تحقيق التمكين الاقتصاد للمرأة.
- بينت الدراسة أن واقع الشمول المالي في مصر كما توضحه مؤشرات القياس الدولية والمحلية يشير إلى وجود تحسن في مستوي الشمول المالي، وارتفاع نسبة من لهم حسابات مصرفية من البالغين من ١٤% عام ٢٠١٤ إلى نحو ٣٣% عام ٢٠١٧؛ ورغم هذا التحسن فلا يزال هناك استبعاد قصري لنحو ٦٧% من البالغين معظمهم من النساء بنسبة تصل إلى نحو ٨٨% من البالغات منهن.
- كشفت الدراسة عن وجود كثير من التحديات والعقبات التي تحول دون تحقيق مستوى أعلى من الشمول المالي بعضها يتعلق بجانب العرض منها الإطار القانوني والتنظيمي لتقديم الخدمات المالية، وعيوب هيكل السوق، والقدرة المحدودة للمؤسسات المالية، والبعض الآخر من هذه التحديات يتعلق بجانب الطلب منها العجز المالي لمستخدمي الخدمات المالية، وانخفاض مستوى الوعي المالي.

- أمام تدني مستوي الشمول المالي في مصر ولأهميته في تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة "ورؤية مصر ٢٠٣٠" أطلق البنك المركزي في نوفمبر ٢٠١٦ مبادرة ترمى إلى النهوض بمستوي الشمول المالي ومواجهة التحديات التي تحول دون وصول الخدمات المالية للأفراد، وتعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة في القطاع المالي، استهدفت توفير قاعدة بيانات لقياس الشمول المالي، وإدماج المواطنين بالنظام المالي الرسمي بتكلفة معقولة وبطريقة عادلة، والاستفادة من التقنيات المالية الحديثة لتطوير البنية التحتية في القطاع المالي لإتاحة الخدمات المالية للقطاع العائلي وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والتمكين الاقتصادي للمرأة، ونشر ثقافة الشمول المالي.

ثانياً: التوصيات:

- ينبغي أن تقوم مؤسسات التمويل الأصغر (مصرفية وغير مصرفية) بتقديم برامج تمويل وأنظمة ادخار مخصصة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، نظراً لأن هناك نسبة كبيرة منها تصل إلى ٨٨% تعتمد في تمويلها على المؤسسات المالية غير الرسمية، وأن ٧٨% من المشروعات الصغيرة لم تتقدم مطلقا للحصول على قروض بنكية، وأن نسبة ٩٢ %من المشروعات التي تقدمت للحصول على تمويل بنكي تم رفضها.
- يجب على الهيئات المعنية بتطوير القطاع المالي في مصر تحقيق التوازن في هيكل السوق المالي، وذلك بزيادة الائتمان المقدم لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغير، حيث تشير البيانات إلى أن نصيب هذه المشروعات من إجمالي حجم الائتمان المالي لا يتجاوز ١٢%، في حين يوجه معظم الائتمان والذي بلغ نحو ٧٣% إلى المؤسسات الحكومية مثل وزارات الكهرباء والطاقة والمالية.
- ينبغي على الهيئات المعنية بالقطاع المالي وضع إطار تنظيمي يتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة في التشريعات الحالية وإتباع نهج شامل مبني على تشريعات عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، بدءاً من ضمان الشفافية في تسعير الخدمات المالية، وتوفير آلية لمعالجة شكاوى العملاء، وتحديد الجهة الإشرافية المسئولة عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية.
- للحصول على نظام مالي شامل، يجب توجيه مزيد من الاستثمارات إلى حملات التوعية المالية وخاصة في المناهج التعليمية، ودعم آليات التكنولوجيا المالية، ومراعاة البعد الجغرافي عند توزيع الخدمات المالية على المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية.
- يجب أن تعمل المؤسسات المالية على تنمية مواردها البشرية والبنية التحتية المالية لتقديم خدماتها بشكل أفضل للعملاء خاصة ذوي المعرفة المالية المحدودة.

- على الرغم من التقدم الملحوظ الذي تم إحرازه في تعزيز الشمول المالي في مصر، إلا أنه يجب العمل علي مواصلة المزيد من السياسات والبرامج على المدى القصير والطويل، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، منها تجربة كينيا في استخدام M-Pesa لاستخدام الهاتف المحمول والتقنيات المالية للقضـــاء على حواجز الشـــمول المالي، وكذلك التجارب العربية التي حققت مستويات متقدمة في الشمول المالي منها الامارات والبحرين والكويت والسعودية.
- تشجيع التعاون بين الشركات الكبرى والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية وبالأخص مع البنوك، وإشراكها في مبادرات الحكومة الإلكترونية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أ- الدراسات والبحوث العلمية:

١. جلال الدين رجب، احتساب مؤشر مُركّب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، يونيو ٢٠١٨.

٢. حنين محمد بدر عجوز، دور الشمول المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء-دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في إدارة أعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

٣. رشا فؤاد عبد الرحمن، إعادة هيكلة وتطوير الجهاز المصرفي وتأثيره على الأداء البنكي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١١.

٤. عقون عبد الله، وآخرون، "الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول"، تجارب بعض البلدان العربية"، الملتقى الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة، يومي ٢٧ -٢٨ نوفمبر ٢٠١٨.

٥. مجدي الأمين نورين، الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول، مجلة مصرفية واقتصادية، العدد ٧٧، البنك المركزي، السودان ٢٠١٥.

٦. منى البرادعي، الشمول المالي، التحدي الجديد، مجلة المصرفيون، العدد التاسع، المعهد المصرفي، مصر، ٢٠١٥.

٧. نانسي البنا، نحو التحول للاقتصاد الرقمي، الهيئة العامة، الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر، أبريل ٢٠١٨.

٨. هبه عبد المنعم، وآخرون، النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ٢٠١٩.

ب- التقارير الدولية والوطنية:

١. اتحاد الصناعات المصرية واتحاد بنوك مصر، مشروع التحول إلى الاقتصاد الرقمي في مصر، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، فبراير ٢٠١٦.

٢. البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي في مصر ٢٠١٨.

٣. البنك المركزي المصري، تقرير إحصائي ٢٠١٧.

٤. المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، "الشمول المالي والتحول الى الاقتصاد الرقمي"، أكتوبر ٢٠١٩.

٥. تقرير البنك الدولي، مناخ الاستثمار في مصر، ٢٠١٤.

٦. تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عن الفقر في مصر، يوليو ٢٠١٩.

٧. تقرير مؤسسة التمويل الدولية دليل سياسة الشركات الصغيرة والمتوسطة، أكتوبر ٢٠١١.

٨. صندوق النقد الدولي، الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وأسيا الصغرى، الطبعة العربية، ٢٠١٩.

٩. صندوق النقد العربي، أمانة مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ٢٠١٥.

١٠. صندوق النقد العربي، أمانة مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، ٢٠١٥.

١١. صندوق النقد العربي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، ٢٠١٩.

١٢. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٢.

١٣. مجموعة البنك الدولي، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي FINDEX، ٢٠١٧.

١٤. مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، "الشمول المالي في مصر: هل لمحدودي الدخل نصيب في إتاحة الأدوات المالية"، القاهرة، ٢٠١٨.

١٥. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فرص وقيود التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة. تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى وزراء مالية مجموعة العشرين ومحافظي البنوك المركزية، باريس، ٢٠١٥.

١٦.مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية، بما يشمل إبراز أثر التحويلات المالية، التمكين الاقتصادي للنساء والشباب، مذكرة من أمانة الأونكتاد، نوفمبر ٢٠١٤.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- ***Books & scientific research:***

1. *Ahmed, M. (2013), Arab Policy Forum on Financial Inclusion: Addressing Challenges of Financial Inclusion in the Arab World. Retrieved March 18, 2019.*
2. *Atkinson, A., Messy, F.A. (2013). Promoting Financial Inclusion through Financial Education: OECD/INFE Evidence, Policies and Practice. OECD Working Papers on Finance, Insurance and Private Pensions, no. 34, OECD Publishing, Paris.*
3. *Ayyagari, M., A. Demirgüç-Kunt and V. Maksimovic. 2016., "Who Creates Jobs in Developing Countries?" Small Business Economics 43 (1).*
4. *Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Singer, D. (2013). Is small beautiful? Financial structure, size and access to finance. World Development, 52.*
5. *Beck, T. and Torre A. D. (2017). The Basic Analytics of Access to Financial Services. Financial Markets, Institutions & Instruments, 17(2).*
6. *Christine, L. (2016, April). Pending Remarks — IMF-CGD Event on "Financial Inclusion: Macroeconomic and Regulatory Challenges". Retrieved March 17.*
7. *Cull, R., Demirgüç-Kunt, A., and Lyman, T. (2012). Financial inclusion and stability: What does research show?*
8. *Demirgüç-Kunt, A. and Clapper, L. (2013). Measuring financial inclusion: Explaining variation in use of financial services across and within countries. Brookings Papers on Economic Activity, 2013(1).*
9. *Eid, N. Awad, M. (2018). Financial Inclusion in the MENA Region: A Case Study on Egypt, IOSR Journal of Economics and Finance.*
10. *Frederic Schneider2007, Shadow Economic and the CV Corruption all over the world: Estimation for 154 Countries.*
11. *Gueguen, C. (2018). Financial Inclusion and Financial Literacy (Rep.). Arab Women Enterprise Fund (AWEF).*

12. *Han, R., & Melecky, M. (2013). Financial Inclusion for Stability: Access to Bank Deposits and the Deposit Growth during the Global Financial Crisis. Policy Research Working Paper.*

13. *Ismail, Essayed A. (2017). "Measuring financial inclusion in Egypt." faculty of commerce، Alexandria University,2017.*

14. *Kumar, R. 2017. "Targeted SME Financing and Employment Effects: What Do We Know and What Can We Do Differently?", Jobs Working Paper (3) World Bank, Washington, DC*

15. *Leyshon, A. and Thrift, N. (1993), the Restructuring of the UK Financial Services in the 1990s. Journal of Rural Studies, Volume 9, Issue 3, July 1993.*

16. *Morgan, P., & Pontines, V. (2014). Financial stability and financial inclusion. ADBI, No 488 July 2014.*

17. *Nasr, E., Helmy, M., & Ali, M. (2018). Financial Inclusion through Digital Financial Services and Fintech: the case of Egypt (Rep.). Alliance for Financial Inclusion (AFI) .*

18. *Sarma, mandira, 2010, Index of Financial Inclusion, Centre for International Trade and Development, School of International Studies, Jawaharlal Nehru University, India.*

19. *Swamy, V. (2014). Financial inclusion, Gender Dimension, and Economic Impact on Poor Households. World development, 56.*

2- Reports & conferences:

1. *AFI, Alliance for financial inclusion ،measuring financial inclusion; core set of financial inclusion indicators, 2013, Malaysia.*

2. *CGAP (2011), "Global Standard-Setting Bodies and Financial Inclusion for the Poor." Toward Proportionate Standards and Guidance" Document Type Working Paper; Report 2011.*

3. *GPFI, (2011), Global Partnership for Financial Inclusion, Global standard-setting bodies and financial inclusion for the poor: Towards proportionate standards and guidance, White Paper, October 2011.*

4. *GPFI, (2015), Financial Inclusion Action Plan (FIAP) Report, March 2015.*

5. *ILO, Global Employment Trends, Geneva, 2007.*

6. *The World Bank Global Financial Inclusion (Global FINDEx) 2013-2017 .*

7. *The World Bank. (2014). Global Financial Development Report 2014, Financial Inclusion. Washington DC, World Bank.*
8. *UNCTAD, 2011, Impact of Remittances on Poverty in Developing Countries (New York and؛ (Geneva, United Nations publication).*
9. *World Bank, 2014, Remittance Prices Worldwide, Issue No. 10.*

3- Electronic sites:

- *https://remittanceprices.worldbank.org/sites/default/files/rpwreport_june_2014.pdf*
- *http://www.lawrence.edu/fast/finklerm/shadeconomy corruption, uly2007.pdf. p.3.*
- *http://www.imf.org/en/news/articles/2015/09/28/04/53/sp041116*
- *www.imf.org/external/np/speeches/2013/121013.htm*
- *http://www.gpfi.org/about/why Financial Inclusion.*
- *https://marsad.ecsstudies.com/2019/10/20*
- *https://emfederation.com.*
- *http://www.mcit.gov.eg/Ar*
- *https://hrdoegypt.org*
- *www.cbe.org.eg*
- *http://www.sis.gov.eg*
- *https://globalfindex.worldbank.org/*
- *https://findexable.com*